الجـمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة التعليم العـــالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف2 Université Mohammed Lamine Debaghine - Sétif 2

مطبوعة مقياس: الاقتصاد السياسي

تخصص حقوق

السنة الأولى

السداسي الثاني

السنة الجامعية: 2021/2020

كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات نظرية تتناول المحتوى الكلي للبرنامج

الأستاذ الدكتور: موسى زواوي و الدكتور نبيل بن موسى

1-المسار التاريخي لعلم الاقتصاد:

من الاجدر ان يدرك الطالب الجامعي معنى كلمة الاقتصاد والتي أصبحت متداولة في كل الأوساط: الإدارية والسياسية والاجتماعية والإعلامية....

طبعا، في هذا المقطع ندفع بالطالب الى الانفتاح على أهمية الاقتصاد كعلم وكأفكار وسياسة وتسيير خاص بالفرد لنفسه.

لقد تزامن الاقتصاد مع أهمية الأشياء وعلاقتها بكل الكائنات الحية. ثم فيما بعد مع بروز الثورة الصناعية في سنة 1750م. حقيقة لا مفر منها بان علم الاقتصاد ظهر قبل العلوم الأخرى التي صنفت بالعلوم الاجتماعية وعلى سبيل المثال يمكن القول بان علم الاجتماع ظهر سنة 1850.

توسط علم الاقتصاد كل من علوم الطبيعة وعلوم الحياة، وتميز برغبة ملحة في فهم البيئة المادية لفرض التأثير عليها/ أو لجعلها تتطابق واحتياجات الانسان. ولفهم علم الاقتصاد بشكل دقيق يمكن الرجوع الى الاقتصادي "آل فرد مارشل ALFRED Marshall" باعتباره من أكبر الاقتصاديين حيث سيطر على الدراسات التقليدية للاقتصاد في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ابتداءا من 1880 الى غاية1920. ورأى بان للاقتصاد اهتمام واحد يتمثل في دراسة البشرية من خلال مسيرتها اليومية. وبالإضافة الى دراسة دور المنظمات والافراد الذين هم بحاجة الى مؤسسات كبرى وكذلك الى نقابات وحكومات لغرض تلبية حاجاتهم الاقتصادية ودراسة الأهداف المتبعة من طرف هذه المنظمات وكذلك بقدر رفضهم/ أو قبولهم للمصلحة العامة.

وبعد فهمنا لهذا الطرح، فما هي الخدمة التي يقدمها الاقتصاد لنا في حياتنا وأيامنا كلها؟

فعندما نفهم معنى النشاط الاقتصادي نكون قد عرفنا وفهمنا الجزء الأكبر من حياتنا.

وفي اغلب الأحيان نكون مشتتون/او متصارعين ما بين ما نربحه من أفضل وما نحن بحاجة اليه فعليا من إمكانيات مالية.

وبالتالي فان فهمنا للاقتصاد يمكننا من فهم الانشغال الرئيسي لحياتنا.

ولكن ينبغي التأكد بأن علم الاقتصاد يخضع الى تغيرات مستمرة، ولأن المؤسسات والنقابات وسلوكيات المستهلكين ودور الحكومات يتطور باستمرار. والمطلوب من علم الاقتصاد ان يتطابق مع كل التحولات ووفقا للشكلين التاليين:

- ✓ يستوعب المعلومات الجديدة ويراجع قراءته لها.
- ✓ يتطور حسبا للمؤسسات الأساسية والتي هي كذلك غير مستقرة، وقد يقع الاختلاف بين رجال الاقتصاد عند مجابهتهم لكل التحولات فمنهم من يتشبث بأوهام العلوم الاقتصادية.

وهناك آخرون يرون بأن دور المؤسسات والنقابات وسلوكيات المستهلكين والحكومات لها أثر مباشر على هياكل الحياة الاقتصادية وليس من البديهي ان تبقى مثل ما كانت عليه في السابق ولن تبقى بنفس التأثير مستقبلا.

لقد تميز لمدة طويلة علم الاقتصاد بتسمية"الاقتصاد السياسي" عندما كانت السلطة(الدولة) تلعب دورا رائدا وفاصلا ومؤشرا في (الحياة الاقتصادية) وبالفعل استعمل مصطلح الاقتصاد السياسي في بداية الدراسات الاقتصادية التي تحققت في بريطانيا ابتداءا من1775 بمناسبة نشر كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث وتواصلت مع دافيد ريكاردو ومالتيس وميل في بداية القرن التاسع عشر. حيث لم يكن هناك حاجزا(انفكاكا) بين جهة دور المستهلك والمؤسسة ومن جهة أخرى دور السلطة(الدولة)، لأن كلاهما كانا منذ مجيء نفس النظام. وفي آخر القرن التاسع عشر بدأ الحديث عن "الاقتصاد" وهذا دليل على سحب السلطة من الدراسة الاقتصادية. ثم فيما بعد أعطيت أولوية كاملة "للسوق" باعتباره مكانا للقاء بين المنتجين المستهلكين وكذلك أصبح معدلا للدورة الاقتصادية وبواسطته تلبى جميع احتياجات المجتمع، وبالمقابل اعطى للدولة دور محدود (قصير). واثناء هذه الفترة أصبح الاقتصاد السياسي منقى من السياسة.

وأما في الوقت الراهن نجد بأن المصطلح القديم "الاقتصاد السياسي" أصبح مستعملا حقيقة وبات واضحا بأنه لا يمكن فصل(عزل) الاقتصاد عن السياسة، ولأن الإدارة (البيروقراطية) أصبحت فاعلا رئيسيا لحياتنا اليومية فهي تؤثر بشكل قوي في السلوكيات وعلى نظام الاعوان الاقتصادية.

ومن البديهي بأن أي تأثير على السلوكيات الاقتصاديات يدمج فعليا في التحليل الاقتصادي فمثلا الديموغرافيا وتطور السكان يعدان من صميم الدراسة الاقتصادية وتقودنا الديموغرافيا الى البيولوجيا والسوسيولوجيا ودراسة البنية العائلية والاجتماعية وكل هذا في ارتباط تطور وتعداد السكان والمردودية الاقتصادية. فرجل الاقتصاد لا يمكنه أن يعرف كل شيء ولا يكون متجاهلا كذلك.

2-ما معنى اقتصاد؟

كل فرع من الفروع العلمية يحتاج الى توضيح/ او تحديد موضوع دراسته أو بمعنى آخر تعريف فضاء خاصا به اثناء التحليل لتمييزه عن غيره من بقية الفروع العلمية الأخرى وخاصة بالنسبة لتلك العلوم التي تهتم بسلوكيات الافراد وحياتهم الاجتماعية ولكن هذه التفرقة ليست سهلة.

عندما يلجأ الباحث والمهتم أو المتخصص في أي تخصص علمي يكرس جهده في تحديد قائمة المواضيع التي يهتم بها: فالاقتصاد مثلا يهتم بالإنتاج والتوزيع (التبادل) والنقود والبطالة والثروة والتضخم ... وقديما لجأ الفلاسفة والاقتصاديون منذ القدم وحتى منتصف القرن التاسع عشر الى تعريف علم الاقتصاد بعلم الإنتاج والثروة والسلع وكذلك توزيع الدخول.

فتعتبر هذه المقاربة بالموضوعاتية لأنها تهتم بالمادة الحقيقية للاقتصاد.

هذه المقاربة تجر معها عدة عراقيل: لا يمكن تحديد فضاءا خاصا بالتحليل الاقتصادي عندما يتعلق الامر بوضع جملة من المواضيع الحقيقية في الواقع لا توجد هناك مظاهر اقتصادية بحتة لأنه لا يمكن فصل الجزء الاقتصادي عن الأجزاء البسيكولوجية والسياسية والاجتماعية. فمثلا التضخم يضع عدة ميكانيزمات اقتصادية وبسيكولوجية وسياسية رغم أن الظاهرة تهم الاقتصادي أكثر مما تهم النفساني أو السياسي أو البسيكولوجي أو الإداري.

لم يكن يطمح هذا الخلط قبل القرن التاسع عشر، الا بعد اعتبار الاقتصاد كعلم يختلف عن بقية الفروع العلمية الأخرى.

3-المسار الطويل لعلم الاقتصاد

الى غاية النهضة (القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر) كان ينظر للاقتصاد باعتباره موضوعا فلسفي وأخلاقي وسياسي. ويتعلق الامر بخلقنة استعمال النقود وممارسات التبادل. ولأن بواسطتها يقع الافراد في البخل والجشع والسباق المفرط للثروة والتهافت عليها مما يؤدي الى تدمير التلاحم والتناسق الاجتماعي. سواء تعلق الامر بالممارسات والتحاليل وبالتالي فان الاقتصاد لا يشكل فضاء مستقلا ويبقى تتحكم فيه (أو في إطار) المعايير الاجتماعية والدينية المنظمة والمهيكلة لجميع افراد المجتمع.

وفي وسط القرن السادس عشر كان ينظر الى هامش الربح والفوائد البنكية بالسرقة وتم محاربته وتحريمه وكان جل الاسئلة الاقتصادية متناولة في النصوص الفلسفية. وابتداءا من منتصف القرن السادس عشر ونهاية القرن السابع عشر تدهورت السلطة الدينية وسادت السلطة السياسية وكذلك تسارعت الدول الى مراقبة الطرق الجديدة للتجارة كالهند وأمريكا وكذلك المستعمرات. كل هذه التغيرات أدت الى فكر اقتصادي جديد في أوربا وصاحبها تحليل اقتصادي حقيقي. وأعيد النظر في جميع الثروة المادية باعتبارها ليست خطيرة على اخلاق المجتمع ويتعلق الامر بنشاط عقلاني يلبي مصالح مشتركة ووفقا للشكلين التاليين:

- ✓ الرفاهية المادية للأشخاص تؤدي الى جعل الشعوب وديعة (مطيعة) ومحترمة للقوانين.
- ✓ كل فرد منغمس في العمل يساهم في رفاهية المجتمع.

وابتداءا من هذه الفترة، تحرر الاقتصاد من الاخلاق القديمة والدين لكي يصبح علما سياسيا. ولقد ساهم هذا التحرر في تحديد سياسة مناسبة لتقوية الثروة وقوة الدولة. ورأى أصحاب الفكر الجديد بأن الدولة تحتاج الى إمكانيات مالية واقتصادية لتدعيم قوتها العسكرية بالإضافة الى تطوير السكان والتجارة والصناعة والتصدير.

وعندئذ ساهم الإسراع الى الثروة الخاصة الى اثراء الدولة. ومما لا شك فيه، بأن الربح الخاص يقوي بدوره الربح العام ومن جهة أخرى حرية الاستمرار في البحث عن المصلحة الخاصة وجد الا لغرض ووفقا للمصلحة العامة (مصلحة الدولة) وبالتالي فان المركنتليين الحقيقيين (التجاريين) بالمعنى الاقتصادي هم الذين حرروا الاقتصاد من الاخلاق البالية والتشدد المذهبي

المظلم وجعله في صالح خدمة السياسة (باختلاف ما هو حاصل في الدول المتخلفة، أدى تحرير الاقتصاد الى اعفاء فئة السلطة والفئة المحظوظة).

4 - الاقتصاد يسير الندرة

هناك عدة اعتبارات جعلت المختصين في علم الاقتصاد يعتبرون حاجات البشر

والمجتمعات غير محدودة. فعندما يتم تلبية الحاجات المطلقة (الاكل والشرب والسكن واللباس والصحة..) يبقى فيما بعد تلبية الحاجات النسبية التي لها علاقة بما تم تلبيته. فهناك الكثير من الاقتصاديين يستنتجون من محدودية الثروات الضرورية عدم كفايتها بجميع الضرورات (الأولويات الملحة) وفي عالم قلة الثروات يدرس علم الاقتصاد الطريقة التي بواسطتها يستعمل الافراد والمجتمع الثروات النادرة لغرض تلبية حاجاتهم بأحسن كيفية.

ولهذا ركز علم الاقتصاد في تعاريفه على ندرة السلع المتاحة.

وكذلك عرف بعلم الثروات النادرة في المجتمع، وكما يدرس الاقتصاد السياسي الاشكال التي بواسطتها يتحلى الفرد بسلوكيات معينة في تسيير عمليات وبأقل تكلفة ممكنة.

ونظرا لمحدودية الثروات لكل من الافراد والمجتمعات، فيلجآن الى الاختيار:

ما ذا ينتجون؟ وبأي كمية؟ وعلى حساب أي منتجات وكيف يمكن فيما بعد توزيع مداخيل هذا الإنتاج؟

حقيقة، الاقتصاد حاضرا دوما في حياتنا وفي ديموقراطيتنا الحديثة وفي جميع سلوكياتنا وأنماط معيشتنا اليومية، فالمواطن ينبغي عليه معرفة الآليات التي تقود وتتحكم في اختياراته الاقتصادية وحتى منها الاختيارات الجماعية والمجتمعية والسكانية والايكولوجية....

لقد تزايد الاهتمام بعلم الاقتصاد في الوقت الراهن، باعتباره تخصص ثقافي له اطلالات متعددة وواسعة على بقية الفروع العلمية وكما جلب اليه الكثير من العلماء باعتباره من الفروع العلمية "الموضوعية" و"المعيارية" يقوم بتحليل السلوكيات ويقترح توصيات سياسية/اقتصادية لفرض "علم أفضل" فالاقتصاد هو جزء من حياتنا سواء شئنا أم أبينا ونحن مجبرون على معرفة الاخبار الجديدة عن الحياة الاقتصادية.

فصل تمهيدي:

تعاريف علم الاقتصاد مختلفة باختلاف وجهات النظر وحسبا لمختلف المدارس

-تعريف رقم1:

الاقتصاد يدرس الطريقة التي بواسطتها الافراد والمجتمعات يستعملون الثروات النادرة لفرض تلبية حاجاتهم بكيفية لائقة.

هذا التعريف ركز على بعدين أساسيين:

- ✓ يشكل/يمثل الاقتصاد/أو يتكون من سلوكيات الافراد: الافراد أو مجموعة الافراد يبحثون على تلبية حاجاتهم في عالم يتميز بالندرة.
- ✓ التحليل المستنتج من التعريف، تارة يكون على مستوى الاقتصاد الجزئي (دراسة سلوكيات الافراد) وتارة أخرى (دراسة الاحداث الاجتماعية).

وكما أن الاقتصاد ليس مغلقا في مجال محدد. وكذلك فان الفروع العلمية الأخرى (علم الاجتماع وعلم السياسة بالخصوص لهما علاقة بالمواضيع التي يدرسها الاقتصاديون. الاقتصاد يتناول احداث تكون في المعنى العام غير اقتصادية: الدين والعائلة والتشرك والسياسة...

وهكذا كل سلوكيات الافراد يمكن ان تكون محل اختبار في نظر الاقتصاد.

التعريف المذكور، يمكننا من فهم نقطة البداية لمجمل النظريات الاقتصادية.

عند مواجهة أي مشكل اقتصادي، يضع الاقتصادي الأسئلة الأساسية التالية:

من هم المقررون (الافراد والجماعات المحددون للاختيارات الحاسمة)؟

1. ما هي الأهداف التي يحددونها المقررون (احتياجاتهم)؟
2. ما هي الوسائل المتاحة والعقبات (الموارد النادرة)؟
3. ما هي الحلول الناجعة، بواسطة أي وسيلة يمكن إدراك وتلبية أكبر قدر ممكن مقابل أدني ثروات مستعملة؟

وهناك العديد من التعاريف الاقتصادية الأخرى:

2-"الاقتصاد يدرس ندرة الموارد ومدى كيفية استعمالها في تلبية حاجات الافراد والمجتمع".

3-"علم الاقتصاد، علم الثروة، أي علم الرفاهية المادية".

تطور تعريف علم الاقتصاد منذ أن بدأ آدم سميث في وضع أول كتاب له "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" عام 1776. وحسب مؤسس علم الاقتصاد الحديث(A.Smith) يبحث علم الاقتصاد في أسباب الرفاهية المادية، وبالتالي فالغاية الأساسية من مزاولة النشاط الاقتصادي هي تكوين الثروات. وقد سلط تركيزه على الجوانب المادية (الإنتاج السلعي) للنشاط الاقتصادي. ولان ثروة الأمم حسب رايه تقاس بما تنتجه من أو غير مباشرة. وكلما زاد ما تنتجه الدولة من هذه السلع زادت ثروتها وتخصصت أكثر فأكثر.

وقد وجهت له عدة انتقادات ومنها خاصة أوجه العصور وعدم اهتمامه بالأنشطة الاقتصادية التي تعد مهمة ومنها الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية، بالإضافة الى هذا التعريف لم يركز على الانسان صاحب كل الإدارة في مسايرة النشاط وتطويره.

4.الاقتصادي مارشل وعلم الاقتصاد:

عرف الاقتصاد، "بأنه ذلك العلم الذي يدرس بني الانسان في أعمال حياتهم العادية، فهو يبحث في كيفية حصول الانسان على دخله وكيفية استعمال هذا الدخل".

لقد أضاف مارشل الى تعريف آدم سميث، انه في جانب منه دراسة للثروة وفي جزء دراسة للإنسان. ومن هنا رأى مارشل أن تعريف علم الاقتصاد يجب أن يتسع ليشمل بالإضافة الى الثروة، نشاط الانسان.

وتصرفاته في كيفية الحصول على دخله وكيفية استخدامه بل ذهب الى أبعد من ذلك، حيث اعتبر الانسان أهم من العنصر الأول.

4. تعريف الاقتصادي روبنسنRobinson

"علم الاقتصاد يهتم بدراسة سلوك الانسان في مجال العلاقات بين أهداف متعددة ووسائل نادرة ذات استخدامات متنوعة".

يرى هذا التعريف بأن هناك جوانب متعددة للمشكلة الاقتصادية:

1. الحاجات غير محدودة بمعنى عدم القدرة على اشباعها كليا.
2. تفاوت الحاجات في الأهمية بحيث هناك ضرورة القيام بالاختيار بينها ووفقا لأولوية معقولة ومحددة وبطريقة رشيدة.
3. الموارد تتصف بندرة نسبية، بمعنى ان الموارد المتاحة تكون اقتصادية وليست حرة.
4. الموارد الاقتصادية المتاحة، تعتبر أيضا ذات استخدامات متعددة مما يزيد في ندرتها: يمكن استخدامها كمادة أولية ويمكن استخدامها كنصف مصنعة وكذلك مادة تامة الصنع وكذلك بالأخص انها تستعمل في العديد من المنتجات.

6. علم الاقتصاد عند بعض المفكرين العرب:

-"علم الاقتصاد، مجموعة القواعد والاحكام التي تفسر الظواهر الاقتصادية المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها".

- "الاقتصاد، علم اجتماعي موضوعه الانسان ذو الإرادة ويهدف الى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحددة بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من اشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة، مع العمل على انمائها بأقصى طاقة ممكنة".

ان هذا التعريف يوضح بانه لا يوجد تكافؤ بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، وهو يمثل تلك الظاهرة التي تعد هي أساس المشكلة الاقتصادية. يتحقق الهدف النهائي لعلم الاقتصاد في السعي نحو اشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات بالموارد الاقتصادية المتاحة مع الاجتهاد في تنمية الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

7. **تعريف علم الاقتصاد**: مالانفو Edmond Malinvaud

"علم يدرس كيفية استعمال الثروات النادرة لغرض تلبية احتياجات الافراد يعيشون في مجتمع معين، فهو يهتم من ناحية العمليات الأساسية كالإنتاج و

التوزيع و الاستهلاك للسلع و من جهة أخرى يهتم كذلك بالمؤسسات و النشاطات التي تهدف الى تسهيل هذه العمليات".

8.تعريف كريقمان Paul Krugman

"علم الاقتصاد يمثل دراسة الاقتصادات على مستوى الافراد والمجتمع بكاملها. الاقتصاد نظام لتنسيق نشاطات الإنتاج للمجتمع".

مقدمة:

مما لا شك فيه، هناك ضرورة ملحة لفهم العالم الذي نعيش فيه. وبالفعل وبكل امانة فان الرصيد العلمي المتمثل في المعلومات الاقتصادية يعد سلاح قوي لإنسان القرن الواحد والعشرون، غير ان علم الاقتصاد لا يمكن فهمه الا بواسطة منهجية علمية ومعرفية، ولا يمكن الاكتفاء بمعرفة بعض المفاهيم فقط.

سوف نركز على معرفة الميكانيزمات والسياسات الاقتصادية دون استعمال النماذج في المجالات الرياضية (أو المجالات الاقتصادية البحتة مبنية على فرضيات البحث في علم الاقتصاد. أكبر قدر ممكن من الإنتاج وأكبر مستوى منذ الاستهلاك).

ولان التطور التكنولوجي وضغوطات المنافسة يجعلون من النمو السريع غاية لذاتها على حساب الاعتبارات البشرية والاجتماعية والايكولوجية والبحث دوما على الاحتياجات الجديدة.

بينما نلاحظ حاليا بأن تراكم الثروات غير كاف للتصدي الى ظاهرة البطالة والفقر والحرمان فقد أصبح واضحا بأن المكننة أو الرقمية أو الاتمتية لكل المؤسسات لم تمكن الا من زيادة وتحسين وتنافسية الاقتصادات العالمية فيما بينها دون مراعاة رفاهية الفرد والمجتمعات.

الفصل الأول: التعاريف المختلفة لعلم الاقتصاد

تنقسم العلوم بصورة عامة الى قسمين:

-العلوم الطبيعية

-العلوم الاجتماعية

فتدرس الأولى، العلاقة بين الأشياء و بين الظواهر الطبيعية، بينما تدرس الثانية، الكائن البشري و العلاقة بينه و بين الأشياء و العلاقة بينه وبين الآدميين، فالعلاقات الاجتماعية بين البشر عديدة و مختلفة، فهناك العلاقات الأخلاقية والقانونية و كذلك العلاقات الاقتصادية و السياسية و الدينية و العلاقات اللغوية التي تخدم العلاقات الإنسانية جميعا لأنها الحاملة لعلوم كثيرة و متعددة، وهي الاخلاق والقانون والاقتصاد والسياسة...الخ، ومن الواضح ان العلوم الاجتماعية هي علوم تسمى إنسانية لأنها تشترك جميعا في موضوع واحد و هو الانسان.

وبالرغم من ان علم الاقتصاد هو واحد من بين العلوم الاجتماعية، فهو ذو موضوع خاص وهو "العلم الذي يدرس نشاط الافراد والجماعات البشرية من جهة الحصول على الأموال الاقتصادية أو السلع أو الخدمات".

أما من الناحية الأيديولوجية(المذهبية)فقد انقسم علم الاقتصاد الى قسمين اساسين/ أو الى اتجاهين (اتجاهين مختلفين):

- هناك الاقتصاد السياسي وهو يدرس العلاقات الاقتصادية التي تتكون عفويا بين الافراد (مجموعات بشرية) بطريقة ميكانيكية جامدة ولا إنسانية. ولكي يثبت علميته يكتفي بتفسيرها ما هو كائن دون اصدار أي احكام قيمة لا من الناحية الأخلاقية ولا من الناحية العملية.

همه ان يظهر موضوعيا الى اقصى حد، زاعما انه وصل فعلا الى مصاف العلوم الدقيقة. ولكن نجد في الكثير من الكتب بان هذا العلم "الاقتصاد السياسي" بوسائل بحتة وبمنظوره الأيديولوجي قد انتقد من طرف العديد من المفكرين وعلماء الاقتصاد فمنهم من رأى "ان علم الاقتصاد السياسي، يصبح مجرد استعراض وقح لمجموعة من الأدلة والحجج على ان أجور العمال لا يمكن ان ترفع، وأننا بدون الأغنياء سينتهي بنا المصير الى الهلاك، بسبب افتقارنا الى

راس المال، وان الفقراء إذا اجمعوا امرهم واهتموا بتطبيق وسائل تحديد النسل، فان الامر يتحسن".

وخلاصة القول ان الاقتصاد السياسي قد عرف تطورا بعيد المدى قبل ظهور الثورة الصناعية، وكانت عبارة الاقتصاد السياسي تدل على معنى "إدارة الشؤون المالية كالدولة بقصد زيادة ثروتها، ثم تطور هذا المفهوم في القرن الثامن عشر، بظهور الاقتصاد الاجتماعي بحيث أصبح من وظائف الدولة الأساسية بالاظافة الى إدارة البلاد والسهر على تحقيق الامن وتطبيق القوانين والعمل من اجل تأمين الثروة وتنميتها وتحقيق الرفاه المادي في المجتمع.

وفي القرن العشرين ومع تصاعد الصراع بين الرأسماليين والاشتراكيين أصبح الاقتصاديون البورجوازيون يتجنبون عبارة " الاقتصاد السياسي" ويفضلون عبارة "الاقتصاد" لغاية فصل الاقتصاد عن السياسة.

والواقع ان النشاط الاقتصادي سواء كان ذلك قديما ام حديثا، هو شديد الارتباط بالسياسة حتى في الدول الليبيرالية التي تمارس نفوذا على النشاط الاقتصادي: سواء تعلق الامر بحماية الإنتاج المحلي/ أو المحافظة على الأسعار العالمية/أو ممارسة نفوذا معينا/ أو تكتلات جهوية أو إقليمية وحتى دولية.... الخ.

وهناك طروحات أخرى، ترى ان الدولة هي التي تتولى بنفسها تخطيط الإنتاج والاستهلاك ويتكلم قادتها عن الاقتصاد بنفس ما يتكلمون عن السياسة باعتبار ان الاقتصاد هو أساس السياسة.

ويبقى مجال علم الاقتصاد السياسي يهتم بعالم الاعمال والشؤون المالية. ومن خلال التعاريف المختلفة لعلم الاقتصاد تتوضح الصورة جليا لمفهوم (الاقتصاد) والاقتصاد السياسي.

مواضيع علم الاقتصاد متشعبة يصعب عمليا ان نضع له تعريفا جامعا. ومن أشهر التعاريف لعلم الاقتصاد أو علم الاقتصاد السياسي.

-**تعريف رقم 1**" العلم الذي يبحث في انتاج وتوزيع وتداول الثروة " أي انه علم يدرس كيفية تكوين الثروات وكيفية توزيعها وكيفية استهلاكها. لكن

الثروة هنا تعني الأموال المادية والسلع فقط، بينما يهتم علم الاقتصاد الحديث بالخدمات التي هي ليست بأشياء مادية ولكنها ذات منفعة وقيمة اقتصادية.

وقبل هذا التعريف، عرف آدم سميث علم الاقتصاد " بأنه علم الثروة ".

-**تعريف رقم 2** " علم الاقتصاد، هو دراسة نشاط الانسان في المجتمع من وجهة الحصول على الأموال والخدمات".

ومن أحدث تعاريف علم الاقتصاد:

-علم الاقتصاد هو دراسة رفاهية الإنسانية في استعمال الموارد لإشباع الحاجات".

-علم الاقتصاد، هو دراسة القوانين الاقتصادية التي تتحكم في عمليات الإنتاج وتوزيع الوسائل المادية لإشباع حاجات البشر".

- علم الاقتصاد يعني بدراسة العلاقات التي تتكرر بصورة مستمرة بين عناصر العملية الاقتصادية خلال انتاج السلع واستهلاكها ليسجل الظواهر الاقتصادية ويرتبها ويستخلص منها ما يتصف بالتكرار على نسق من الانتظام ليصوغ القوانين التي تحكمها.

ويمكن تعريف الاقتصاد السياسي بصفة عامة بأنه:

"العلم الذي يدرس نشاط الافراد والجماعات البشرية من وجهة الحصول على الأموال الاقتصادية او السلع والخدمات".

ومما لا شك فيه بأن الاقتصاد/أو الاقتصاد السياسي، "هو دراسة سلوك وسعي الانسان للحصول على الأموال اللازمة لتأمين معاشه ولتنفيذ مشاريعه التي تضمن له الربح" أو هو "دراسة سعي الجماعات والافراد لتحقيق انتاج معين تنفيذا لخطط مرسومة لهذا الغرض".

الفصل الثاني:

موضوع علم الاقتصاد:

مقدمة:

موضوع علم الاقتصاد هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع، وهذا النشاط يأتي بواسطة علاقة مزدوجة، علاقة الانسان بالإنسان وعلاقة الانسان بالطبيعة.

موضوع علم الاقتصاد مجالا يتميز بالتغير والتوسع والتجدد وحتى كذلك بالتعقيد والتشابك، فعندما نتصفح الكتب القديمة لعلم الاقتصاد نجدها تعرف الموضوع بالعلاقة البسيطة بين: الانسان/ والانسان وعلاقة الانسان/بالطبيعة، غير ان هذه العلاقة افرزت العديد من المعضلات والظواهر والازمات التي تضرر بها كل من الانسان والطبيعة. فهناك بعض الظواهر كانت سابقا حكرا على الطب أو العلوم الفيزيائية أو علوم الأرض أو غيرها فهي في الوقت الراهن أصبحت من اهتمامات علم الاقتصاد/ انها ذات صلة برفاهية البشر وكرامتها وصحتها وسيادتها وحتى كذلك نظام حياة بيئتها.

ومن بين المصطلحات التي تساعدنا أكثر على فهم موضوع علم الاقتصاد:

1-مفهوم الحاجة:

كل انسان له حاجات يبحث عن تلبيتها. هذه الحاجات يمكن جمعها الى عدة أصناف مختلفة.

بواسطة هذه الحاجات يمكن التفرقة بين الافراد، فهناك من هو بحاجة الى (حاجات نفسية) وهناك من هو بحاجة الى ملبس أو غيره. وخصوصية الحاجات انها غير محدودة ولا متناهية، الامر الذي يؤدي بالفرد الى وضع سليم تفاضلي لكي يرتب جميع حاجاته المختلفة لان دخله/او راتبه لا يكفيه الى تلبية جميع حاجاته وكذلك تنوعها.

وتعرف الحاجة اقتصاديا كل شعور بالنقص والحرمان لسلعة ما أو خدمة، يكون الفرد بحاجة اليها لتلبية رغبته.

2.مفهوم الثروة:

لكي يلبي الفرد حاجاته المختلفة يلتجئ مباشرة الى الثروات المتاحة في الطبيعة ولكنها تتطلب مجهودا لغرض الحصول عليها وتحويلها وإضافة منافع اقتصادية أخرى عليها، بينما الثروات المتوفرة بغزارة في الطبيعة والتي لا يمكن بذل جهد للحصول عليها فلا تعتبر اقتصادية.

كل السلع والخدمات التي تتطلب جهازا انتاجيا وطرائق معينة للتصنيع والتحويل والاشكال والأدوات فتغير بالسلع الاقتصادية ولا يمكن الحصول عليها الا بمقابل ولغرض تلبية حاجاتها المختلفة ينبغي انتاج وتصنيع السلع التي نحن بحاجة اليها بواسطة الثروات المتوفرة في الطبيعة غير انها ليست متوفرة بالكميات المطلوبة أو ما تحتاجه العمليات الإنتاجية والتحويلية. وأمام قلة الموارد والمواد الأولية باختلاف أنواعها، أشار المختصون في علم الاقتصاد الى هذه الظاهرة بمصطلح الندرة (ندرة الموارد والثروات مقابل الاستعمالات المختلفة لها في توفير المنتجات المصنعة).

ويمكن اعتبار الثروات أو تعريفها بمجموع السلع الاقتصادية التي توجه مباشرة لتلبية حاجات الافراد والأنشطة الاقتصادية سواء تعلق الامر كونها مادة أولية أو مواد نصف مصنعة أو حتى ثروات جاهزة.

3. مفهوم علم الاقتصاد:

"علم الاقتصاد يدرس كيفية استعمال الثروات النادرة (التحويل الذي تقوم به المؤسسات) لتلبية الحاجات المختلفة للأفراد في وسط اجتماعي".

4.تعريف الاقتصاد باعتباره علم الثروة:

يدرس الاقتصاد التنظيم الاجتماعي للإنتاج المادي المتحقق. فهناك إشارة الى ان علم الاقتصاد يهتم بالتنظيم الاجتماعي للإنتاج (كيف ينتظم المجتمع) لتوفير الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للثروات المنتجة (المحققة).

تعد هذه النظرة المادية بالواقعية والموضوعية وتركز أساسا على توفير السلع المادية والخدمات.

إضافة الى ان ثروة الأمم، تعد من الاهتمامات الأساسية لعلم الاقتصاد، وبالتالي يمكن القول بأن الاهتمام الرئيسي لهذا العلم، النظام الاقتصادي وتنظيمه.

5.الاقتصاد يحلل السلوكيات:

"اهتم علم الاقتصاد بدراسة الاختيارات الرشيدة في عالم الندرة" وهذا التعريف يرجعنا الى التعريف المقترح من طرف الاقتصادي Lionel Robbins

"الاقتصاد علم يدرس سلوكيات الفرد كعلاقة ما بين مجموعة من الغايات (الحاجات) ووسائل نادرة وذات استعمالات مختلفة".

نستنتج من هذا التعريف، بانه لا يمكن الانطلاق فقط مما تم انتاجه من ثروات ولكن كذلك النظر الى المتعاملون الاقتصاديون الذين ساهموا في العملية الانتاجية والعلاقات التي تمت بينهم. وبالتالي ننتقل من تصور مادي وموضوعي الى نظرة أكثر واقعية وأكثر ذاتية للاقتصاد. والمهم هنا، ليس الأشياء المنتجة ولكن الافراد الاقتصاديون.

حقيقة، الاجدر الا يقع هناك اهتمام مبالغ فيه بالعلاقات بين السلع ولكن بسلوكيات الافراد مقارنة للأشياء.

ونلمس من جهة أخرى في هذا التعريف، بأن هناك اهتمام بالفرد ووضعه في مركز العالم.

الفصل الثالث:

علاقة علم الاقتصاد بالفروع العلمية الأخرى:

1.علاقة علم الاقتصاد بالسياسة

ان علاقة الاقتصاد بالحياة السياسية أو السلطة السياسية علاقة متينة جدا ذلك ان الأوضاع الاقتصادية كثير ما تلعب دورا أساسيا في التطورات السياسية في حياة الدول والشعوب، بل كانت في مناسبات عديدة، السبب الرئيسي في سقوط الحكومات أو الفوز في الانتخابات.. الخ. ومن الواضح ان كلا من الاقتصاد والسياسة (أو علم الاقتصاد وعلم السياسة) يلتقيان في نقطة مشتركة، وهي تعيين الحدود بين ما يقوم به الافراد من أنشطة وما تقوم به الحكومة وكما ان للاقتصاد والسياسة قاعدة مشتركة وهي حاجة الانسان الى الغذاء والكساء والمأوى التي لن يقع تأمينها الا ببذل جهد انتاجي (الاقتصاد) وهو اب الانسان في حاجة الى الامن (السياسة) وهو يقوم بأنشطته الاقتصادية الإنتاجية وغيرها. وبالنسبة لتقييم سياسة نظام ما، من النظم، لابد من مراعاة السياسة الاقتصادية أو الإنجازات الاقتصادية التي انجزها النظام، فالدولة الفتية اقتصاديا، هي عادة الدولة القوية عسكريا والمتقدمة علميا وتكنولوجيا. أما الدولة الفقيرة اقتصاديا، فهي عادة الدولة الفقيرة والمتخلفة.

ويمكن القول بأن الوضعية الاقتصادية هي التي تحدد في نهاية المكان السلوك السياسي.

2-علاقة الاقتصاد بالقانون

يمكن القول بأن المشروع بإمكانه ان يوسع أو يحد من دائرة النشاط الاقتصادي بواسطة القوانين، وهو الذي يسن قوانين الضرائب.

والسياسات (الاداءات) الجمركية. وهناك بعض المواضيع يشترك في دراستها كل من الاقتصاد والقانون، كموضوع الملكية، والعقود وتنظيم الأجور.. وكذلك توفير المناخ المناسب لجميع الأنشطة الاقتصادية. فكلما كان جهاز العدالة قويا ويوفر الحماية للفرد وممتلكاته ساعد على دعم الأنشطة الاقتصادية وعندما يكون هناك جهاز عدالة معطل، فهو بدوره يؤثر سلبا على جميع الأنشطة الاقتصادية.

3.علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

برهنت التجربة ان النزعة الاستقلالية التي التزمها علماء الاقتصاد التقليديين لم تفض الى بعيد. ففي الوقت الراهن، استطاع علماء الاجتماع ان يقدموا لعلم الاقتصاد الكثير من

الآراء والطروحات كانت جد مفيدة في تجديد أساليب وطلاق الإنتاج. ومن الملاحظ ان القيم التي تبدو في ظاهرها مادية هي في الواقع على علاقة متينة بالقيم الاجتماعية، وان آراء والاحكام الجماعية على القيم هي التي تنظم، في الواقع، مستوى الحياة وليست فقط الأجور هي التي تنظمها.

وفي رأي كارل ماركس ان أفكار الناس لا تولد بمعزل عن نشاطهم. فالتكنولوجيا التي صنعها الانسان هي التي تحدد الأفكار وليس العكس.

4-علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

لبحث سلوك المستهلك في ظل استراتيجيات مختلفة لمنتج السلعة.

والدليل على ذلك ان الاقتصاد التقليدي انطلق أساسا من أرضية نفسية تتعلق بالأنانية معتبرا ان التصريحات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الخاصة وتعلق الفرد بإشباع حاجاته.

5-علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ

يرتبط الاقتصاد بالتاريخ لان هذا الأخير يسعى لمعرفة الاحداث والوقائع وتفسيرها عبر تطورها التاريخي، في حين الاقتصاد يعمل على استكشاف وصياغة القوانين التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، لذلك يحتاج الاقتصادي لمعرفة نتائج عمل المؤرخ.

أي معرفة الإطار التاريخي والزمني للنشاط الاقتصادي للتأكد من صحة القوانين الاقتصادية وعموميتها، فالتاريخ يعتبر بمثابة المختبر التجريبي للباحث الاقتصادي الذي يسمح له بتتبع الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة.

6-علاقة علم الاقتصاد والجغرافيا

الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان، وكما يزود علم الجغرافيا الاقتصاد بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، وكما ان الجغرافيا تعد بعلم البحث عن القوى المحركة والموارد الطبيعية في بلد معين وعندما نتحدث

عن الموارد الطبيعية فإننا نكون بصدد الحديث عن أحد العوامل المتعلقة بالأرض الى جانب العمل ورأس المال.

7-علاقة علم الاقتصاد بالديمغرافيا

الديموغرافيا علم يهتم بدراسة قضايا السكان والهجرة وتوزيع السكان والحضوية في الانجاب والتكاثر والتخطيط العائلي. وكما يذهب علماء الاقتصاد في تعريفهم للنشاط الاقتصادي الى اعتبار الانسان هو الفاعل الأساسي في النشاط الاقتصادي ومن هنا يتضح التداخل الكبير بين هذين العاملين، فالعوامل الديمغرافية تؤثر حتما على السلوك الاقتصادي للإنسان، فهي التي تحدد له شروطه الأساسية، القوة العاملة كما وكيفا وكذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

8-علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات والإحصاء، حيث نستخدم أدوات هذين التخصصين في التحليل الاقتصادي.

الفصل الرابع:

مناهج وطرق البحث في علم الاقتصاد

1-طرائق البحث العلمي

يسعى الباحث العلمي في علم الاقتصاد الى تجميع وتنظيم وتفسير الوقائع والظواهر الاقتصادية لهدف الوصول الى فهم أفضل او مبسط وواضح، أو هو عبارة عن ملاحظة الاحداث (ومشاهدتها) والظواهر الاقتصادية ملاحظة مقارنة واستقراء حوادث الماضي والحاضر للحصول على إيجابيات علمية على عدد التساؤلات المطروحة أو تلك التي يطرحها الباحثون حول مشاكل اقتصادية مختلفة واستخلاص المعرفة المبنية على المفاهيم والقوانين والتعميمات.

وبما ان علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية فهو ينهج في استخلاص قوانينه ونظرياته، فالعملية الأساسية التي تشترك فيها جميع البحوث الاجتماعية، بما فيها البحوث الاقتصادية هي انها تمر بمرحلتين رئيسيتين:

أ-المرحلة الميدانية: مرحلة المعاينة

وهي المرحلة التي يصل الباحث فيها الى حقائق معينة توجهه اليها افتراضه ونظرياته الاقتصادية.

ومما لا شك بأن المرحلة الأولى تركز بالخصوص على جمع المعلومات بطريقة موضوعية ولا تحتاج الى اية معالجة ويتصف الباحث فيها عادة بعدم التحيز أو اللجوء الى تغييرها او الاجتهاد في ترتيبها او الإنقاص منها....

ب-المرحلة الثانية: تتعلق بالتفسير

أي ان الباحث يقارن هذه الحقائق والاكتشافات التي اطلع عليها والتي توصل اليها في المرحلة الأولى بمفاهيمه ونظرياته.

ومما لا شك فيه، في ان دراسة الظواهر الاجتماعية من اعقد الدراسات فالعقل الإنساني قضى آلاف السنين ليتعرف على طبيعة هذه الظواهر والكشف عن

اسرارها، والحال كذلك بالنسبة للظواهر الاقتصادية فانه يستحيل تحليلها ودراستها بواسطة المجهر أو من خلال التفاعلات التي تتيحها الكيمياء.

فالباحث في الاقتصاد أي في الظواهر الاجتماعية هو من نوع مميز والقوة الفعالة أو الأداة الوحيدة التي تستخدم في هذا النوع من الظواهر هي التجريد وبدونه لن تفهم ابدا مثلا نظرية القيمة او طريقة الإنتاج في الأنظمة المختلفة والعلاقات الإنتاجية والتبادلية. وبدون التجريد ما كان متاحا لماركس ان يفهم القوانين الاقتصادية للحركة في المجتمع البرجوازي.

وليس جديدا إذا أكدنا ان الهوية الكبرى في الدراسات الاقتصادية تكمن في عملية التجريد (بحكم الظواهر الاقتصادية وتباين الأفعال التي يكررها ملايين الناس في نشاطات مترابطة معقدة، وفي ظروف وأحوال متنوعة).

إذا ما هي الطرائق الرئيسية التي تتبع عادة في البحث الاقتصادي؟

- هناك أساليب وطرائق متعددة في البحوث الاقتصادية وهي تتباين وفقا لتباين الباحثين التي يضعونها كهدف (أو اهداف) لدراستهم. بحيث ينتمي الباحث عادة في اية دراسة يقوم بها مجموعة من الأساليب الميدانية المتاحة يستخدمها للوصول الى النتائج التي يسعى من وراء بحثه الوصول اليها. وهذا الإطار من الأساليب الميدانية (التطبيقية) المختارة هو ما يطلق عليه عادة تصميم البحث. ومن هذه الطرائق الهامة في عملية البحث العلمي نذكر منها طريقتين أساسيتين منها:

أ- الطريقة الاستنباطية

ب- الطريقة الاستقرائية

أ- تهتم الطريقة الاستنباطية بدراسة العموميات أو الكليات كمبادئ عامة مسلم بها(بصحتها)، ثم ينتقل الباحث تدريجيا عن طريق التحليل المنطقي الى الجزيئات أو الظواهر الفردية. (يركز الباحث في هذه الطريقة على ما هو عام وصولا فيما بعد الى ما هو خصوصي). وعلى سبيل المثال ان هذه الطريقة استعملت من طرف الاقتصاديين التقليديين/ أو بعظهم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وعلى راس هؤلاء الفيزيوقراطيين () وكذلك آدم سميث وريكاردو ومالتيس. ان هؤلاء انطلقوا من مبادئ عامة مسلم بها في عصرهم

كأساس للاقتصاد السياسي ثم بنوا عليها نظرياتهم الاقتصادية المستنتجة منها. وللتذكير نذكر بعض المبادئ منها:

- مبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- مبدأ أو نظرية ازدياد السكان وتناقص الغلة...الخ.

ب- الطريقة الاستقرائية:

فهي عكس الطريقة الأولى (تنطلق من الخاص/الى العام). تعتبر بالمنهج المعاكس للطريقة الاستنباطية أي انها تهتم بدراسة الأمور الجزيئة وملاحظتها والتثبت من العلاقات السائدة بينها. ثم في ما بعد يقع الانتقال الى استخلاص مبادئ عامة شاملة. استعملت هذه الطريقة في العلوم الطبيعية ثم من قبل كارل ماركس وفي فرنسا على يد لابلاي (le play) ان هذا الأخير قد استخدم الطريقة التاريخية. حيث يبحث عن المواد الاجتماعية في التاريخ ولا يهمه أصلا استنباط قوانين عامة محركة للتاريخ، وهمه الوحيد هو الاستشهاد بأحداث التاريخ اما في المانيا، فان المدرسة التاريخية كانت تبحث وتنقب في التاريخ عن الجذور التي جعلت من الحاضر حاضرا. ان هذه المدرسة من أخصب المدارس الفكرية لأنها تعمم بعض القواعد والمبادئ العلمية على أساس الماضي (أو استقراء الاحداث، وبالاستناد الى البعدين العلمي والتاريخي تحلل الظواهر الاقتصادية الحاضرة ثم تبدي الآراء والملاحظات فيما يجب عمله مستقبلا. والصعوبة التي تلاقيها المنهجية التاريخية في الدراسات الاقتصادية، هي ديناميكية الأحوال والظواهر الاقتصادية، والأسلوب التاريخي يفترض استقرارها، مع ان الاقتصاد متغير وديناميكي لأنه يخضع لقوانين الحركة.

وتجدر الملاحظة انه يمكن الجمع بين الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية وعلى هذا النحو درج العديد من علماء الاقتصاد اتباع العملية التالية:

من اجل فهم الحاضر تستقرأ الاحداث من خلال التاريخ الاقتصادي، فتجمع البيانات على أساس احصائي. وبعد الاستقراء تقع عملية التجريد والصياغة العامة للقوانين، بحيث يتمكن الباحث من مقارنة حقائق معينة من العالم

الواقعي الملموس للظواهر الاقتصادية، بالأفكار والمبادئ العامة المستمدة من النظريات والمقولات الاقتصادية.

ويمكن تلخيص الطريقتين في علم الاقتصاد في النقاط الأساسية التالية:

1.على الباحث ملاحظة واستقراء الظواهر الاقتصادية.

2.اخضاع المعاينة أو المشاهدة الى التمحيص والدراسة. وان يفترض جملة من الافتراضات حول حركة هذه الظواهر والعلاقات السائدة بينها للوصول بعد ذلك الى مبدأ عام بعد التثبت من ان هذه الظواهر قد تحققت بالفعل في الواقع..

3.التنبؤ بالمستقبل، فالاستقراء يقوم على الملاحظة المباشرة والاستنباط يستخلص نتائج قابلة للإثبات والنقض والرد التي يمحص تحقق هذه النتائج في الواقع المستقبلي أو مفارقتها له.

ومهما يكن من امر اختلاف الاقتصاديين حول طرائق وقوانين علم الاقتصاد، فمن المسلم به اليوم ان علم الاقتصاد هو علم كسائر العلوم الاجتماعية، له قوانينه ومبادئه. ولم يعد أحد ينظر اليوم الى القوانين الاقتصادية على انها قواعد حتمية يجب الاستسلام لها، بل من الممكن التصدي لها، اذ لا يوجد الآن من يعتقد بأن الازمان الاقتصادية والفقر والمظالم الاجتماعية ظواهر لا علاج لها، بل أصبح السياسي لم يعد يقتصر على تحليل الظواهر وتسجيل الملاحظات بل أصبح يدرسها ويحللها لمحاولة التأثير فيها او تحويلها وتوجيهها لتلبية حاجات البشر.

الفصل الخامس:

ظاهرة المشكلة الاقتصادية في علم الاقتصاد

I-المشكلة الاقتصادية :

تكمن المشكلة الاقتصادية في السلع والحاجات.

أ. الحاجة: تتمثل في حالة الحرمان تجاه كل ما هو ضروري لاي فرد يعيش وسط مجتع ما. ولكي يلبي الانسان رغبته ينبغي عليه اقتناء سلع مادية وغير مادية (خدمية).

II-ما هو المشكل الأساسي في علم الاقتصاد

المشكلة الاقتصادية تكمن في ندرة الثروات. وأساس علم الاقتصاد توجد في قلة أو نقص الثروات. مع العلم ان علم الاقتصاد يعرف كفرع من فروع العلوم الاجتماعية التي تهتم بتخصيص الثروات المحدودة ما بين غايات متغيرة وغير محدودة.

1-ماذا نقصد بالندرة (ندرة الثروات)

الندرة لها معنى عام ومعنى اقتصادي. وتتمثل الندرة الاقتصادية في محدودية الثروات المنتجة وبكميات محددة وتعد من بين المشاكل الكبرى في علم الاقتصاد لان الافراد لهم شعور لا نهائي مقابل ثروات أصلا تبقى محدودة (أو بديهيا تبقى محدودة).

2-الاختيار الاقتصادي

ويتم التصدي الى ظاهرة الحاجات اللامحدودة والثروات المحدودة اللجوء الى الاختيار (الى التحكيم). وهنا يكمن دور العلوم الاقتصادية.

في دراسة الكيفية أو الطريقة التي بواسطتها يمكن تلبية الرغبات أو الشعور اللامحدود بواسطة ثروات تظل محدودة. وبالتالي يتضح لنا بأن علم الاقتصاد يدرس بالخصوص: الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

III.السلع أو السلعة الاقتصادية

السلعة الاقتصادية متوفرة بشكل عفوي في الطبيعة وجاهزة لتلبية حاجة معينة. وتقسم السلعة الاقتصادية الى سلع استهلاكية ومعمرة وغير معمرة وسلع إنتاجية يكون الغرض منها استعمالها فيما بعد كسلعة استهلاكية لدى الدورة الإنتاجية.

1.ما معنى سلع حرة في علم الاقتصاد

السلع الاقتصادية يطلق عليها أحيانا بالسلع الطبيعية وهي لع متاحة مجانا وبكميات غير محدودة وانتاجها لا يتطلب أي عمل أو جهد بشري الهواء مثلا يعتبر سلعة حرة.

2.التكلفة المفضلة (تكلفة الفرصة)

لاي حركة أو قرار اقتصادي هي قياس قيمة كل حركة أو قرار يتم اتخاذه وذلك عندما نقوم بتحكم معين أو اختيار ما. والقرار الأكثر رشادة يتجسد في ذلك الذي يكون بتكلفة مفضلة (بأقل تكلفة).

IV-الحاجة الاقتصادية (الشعور)

الحاجة تتمثل في النقص والحرمان مقابل ما هو ضروري ويكون قد أمس به أي فرد يعيش في جماعة. والحاجة تختلف من فرد الى آخر وتتزايد مع الوقت (الزمن) والمكان. ومن خصوصية الحاجات انها غير محدودة.

ولكي يتم تلبية الحاجات يقوم الانسان بإقتناء السلع المادية والغير المادية.

1.السلع المادية

تعرف بالاشياء وبوجودها العيني وعادة ما تكون غير قابلة للتجزئة ولا يمكن تحويلها (على الأقل في شكلها الكمي).

2.السلع الاستهلاكية

المعمرة تضم السيارات والمباني والسلع الالكترونية واما السلع غير المعمرة (الاستهلاكية الفورية) وهي عكس السلع المعمرة.

3.الخدمات

الخدمة تتمثل فيما يكمن تقدمه مباشرة بواسطة عمل يكون ضروريا للغير دون القيام بتحويل مادة معينة: كخدمات التعليم والصحة والنقل.. الخ

4.حاجات ثانوية

ويتعلق الامر بالحاجات التي يمكن الاستغناء عنها كمثل الحاجة الى التنقل والحاجة الى الاستجمام.

5.الحاجات الأولية

وتضم العناصر الضرورية للعيش: كالتنفس والشراب والاكل، وهناك حاجات أولية يكمن تلبيتها بواسطة الطبيعة وخاصة منها تلك المتعلقة بالتنفس واغلبيتها تحتاج الى حركة ونشاط يقدمه الفرد.

6.الخدمات والسلع السوقية

تتمثل في جميع المنتجات أي جميع السلع المادية وغير المادية وتسمى بالمنتجات في المحاسبة الوطنية وهي مخصصة لتسويقها. والسلع السوقية هي منتجات مادية يمكن بيعها وشرائها.

وهناك طروحات أخرى تناولت المشكلة الاقتصادية بواسطة مصطلحات أخرى وترتيب مغاير كذلك.

1.الحاجات:

تعرف بالنقص والحرمان مقابل ما هو ضروري للإنسان، والحاجة تبقى مرتبطة بالفرد (بشكل خاص) وتتطور حسبا للوقت والمكان.

2.ترتيب الحاجات:

-حاجات أولية: ضرورية بالنسبة للحياة.

-حاجات ثانوية: تظهر وتنمو وتخلق مع احتكاك الافراد ببعضهم البعض

(Les relations humaines crées des besoins)

3.الطبيعة الاقتصادية للحاجة:

-**حاجات فردية**: يستعملها الفرد لوحدة الحاجة الى الاكل.

-**حاجات جماعية**: يتم تلبيتها بواسطة سلعة متاحة موجهة الى كل المجموعة (مجموعة من الافراد).

-**حاجات لامتناهية:** حاجات جديدة تظهر مع المجتمعات المتتالية، فمثلا حاجات القرن الثامن عشر ليست تلك التي ظهرت في القرن التاسع عشر وهكذا.

وعلى العموم فإن الخصوصية الرئيسية للحاجة تتنوع وتتجدد وتخضع كذلك الى ترتيب بيولوجي وأمني واجتماعي وتقديري وذاتي. ويمكن الرجوع الى الهرم الذي جاء به ماسلوMaslou

في سنوات الثلاثينات من القرن الماضي لفهم أنواع الحاجات ومدى أهميتها بالنسبة للفرد.

حيث يرى ما سلو في هذا الهرم، ان الناس عندما يحققون احتياجاتهم الأساسية يسعون الى تحقيق احتياجات ذات مستويات اعلى، حيث يعمل الانسان من اجل تحقيق خمسة حاجات رئيسية لديه هي:

تحقيق الذات والتقرير والاحتياجات الاجتماعية والامن والسلامة والاحتياجات الفيزيولوجية.

انظر الهرم

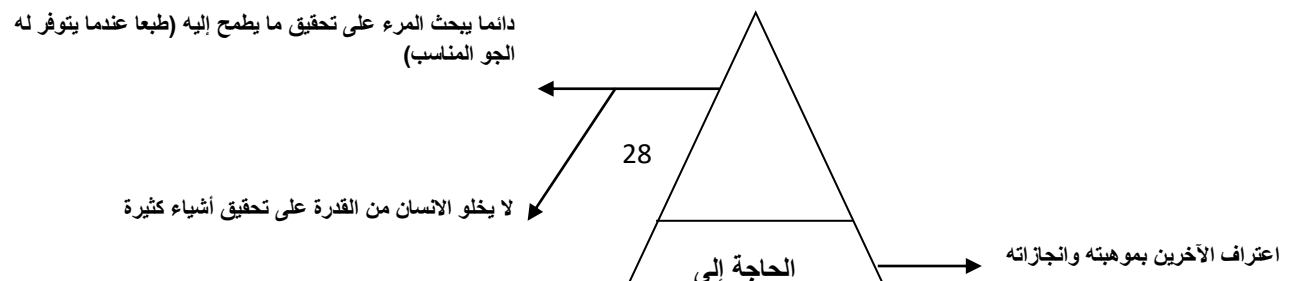

ملاحظة: انظر في الشكل البياني الموالي: إمكانية التقليل من حدة المشكلة الاقتصادية وحتى كذلك التصدي اليها.

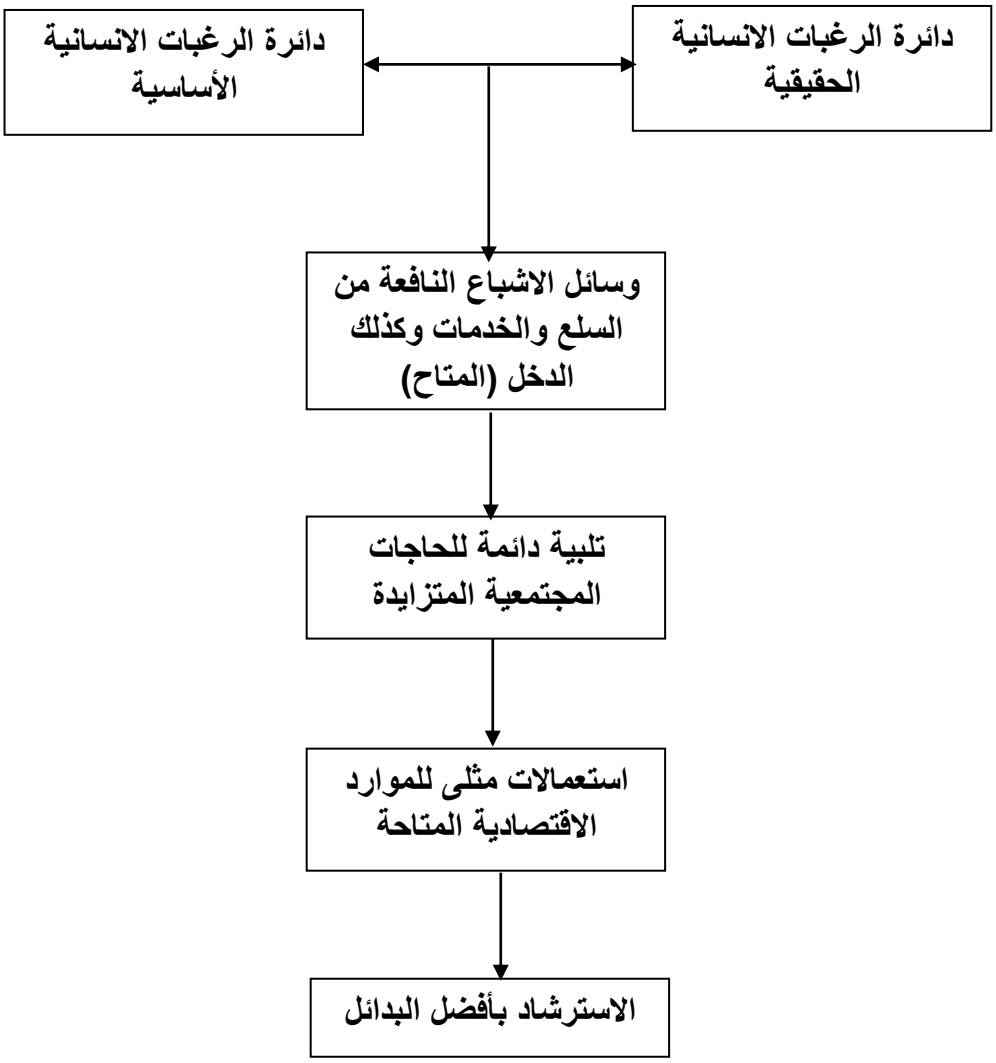

وفي الشكل البياني التالي يمكن تلخيص خصائص السلعة كالتالي:

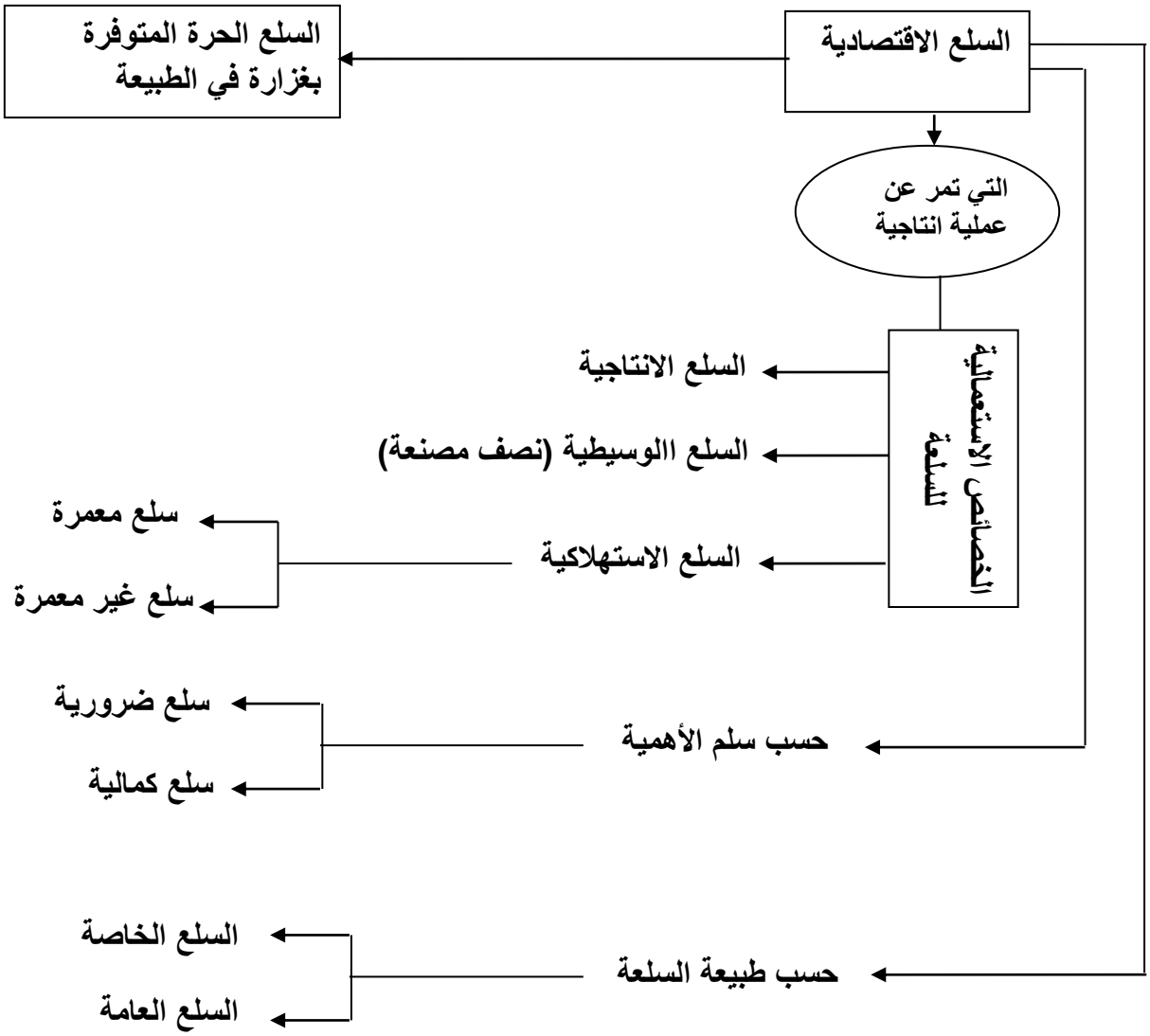

-السلع الخاصة توجه عادة للاستهلاك الفردي

-السلع العامة وهي تلك التي يشترك فيها استهلاك افراد المجتمع.

خلاصة: خصائص المشكلة الاقتصادية

تتعلق الخاصية الأولى: بأن الندرة التي توصف بها الموارد الاقتصادية ليست ندرة مطلقة وانما هي نسبية

أما الخاصية الثانية تشير الى ان المشكلة الاقتصادية هي مشكلة اختيار.

الفصل السادس:

المتعاملون الاقتصاديون (الاعوان)

مما لا شك فيه، بأن نشاط الانسان هو الوحيد الذي يوفر له كل الشروط اللازمة لرفاهيته. ولقد أصبح هذا النشاط يحتل مكانة معتبرة في المجتمعات الحديثة. ويؤدي هذا النشاط من خلال العديد من العمليات: كعمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، يشرف عليها اشخاص معنيون أو مجموعات مكونين من المؤسسات الإنتاجية والخدمية والبنوك والإدارات. واما عن النتائج المتحققة يتم تمثيلها بأشكال وبيانات ومؤشرات ظرفية وحسابات وطنية تستعمل للتحليل والمعرفة الحقيقية لمستوى النشاط الاقتصادي في الحاضر وكذلك التنبؤ بواسطتها مستقبلا.

وقد صنفت الاعوان الاقتصادية الى الأصناف التالية:

I.الاعوان(المتعاملون) والعمليات

هناك العديد من المتعاملون والعمليات، وقد تم تنظيمهم أو تصنيفهم الى مجموعات معبرة. ولمعرفة هاته الأصناف يمكن الرجوع الى المحاسبة الوطنية.

1.انواع المتعاملون

المتعاملون (الاعوان) الاقتصاديون تم تصنيفهم الى ستة مجموعات أو قطاعات مؤسساتية وحسبا لمعايير اقتصادية:

أ. حسبا للمهمة الاقتصادية الأساسية (التي يقوم بها كل عون).

ب. وكذلك المصدر(الإيرادات) الأساسية التي تعتبر كدخل لكل عون.

1. عون (قطاع) متعامل العائلات.

تعرف العائلات كل الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد ويمكن ان يكون عدد العائلة فرد واحد، ويمثل هذا القطاع المؤسساتي الأشخاص المعنيون يتحصلون على دخول ويعتبر في آن واحد مستهلكون.

وكما يظن هذا الصنف: المؤسسات الفردية التي لا يمكن فصلها عن العائلات مثل: الحرفي والمزارع والتاجر وكذلك بقية المهن الحرة. واما عن

الوظيفة الأساسية للعائلات فهي الاستهلاك ومداخيلها الأساسية تتأتى من رواتبها المختلفة (الاجر والايجار ومداخيل الأسهم المالية وغيرها).

وتقسم العائلات كذلك حسبا لبعض المعايير التي تجعل منها عدة أصناف تخضع الى أنواع المهن الاجتماعية المختلفة وقد حددت هذه الأصناف كالتالي: المستغلون الزراعيون والحرفيون والتجار ومدراء المؤسسات واطارات الوظائف العلمية العليا والسماسرة وارباب العمل والمتقاعدون وكذلك العائلات التي هي بدون وظيفة مهنية.

2.**المؤسسات الغير مالية:**

ان هذا الصنف لا يشمل المؤسسات الفردية التي تنظم الى صنف العائلات والهيئات المالية والتأمين. ومن مهامها الأساسية فإنها تقوم بإنتاج السلع والخدمات بإستثناء الخدمات المالية وتشتمل هاته المؤسسات على كل من: الشركات الخاصة بكل اشكالها القانونية وكذلك المؤسسات العمومية (سواء كانت التجارية او الصناعية والمؤسسات الوطنية وكذلك المؤسسات الاقتصادية الخاصة).

ومن ضمن هذه المؤسسات: مراكز البريد ومؤسسات سونلغاز والمؤسسات العمومية...

ت. قطاع (عون).. الشركات (المؤسسات المالية)

وتشمل هذه الشركات كل من المؤسسات المالية وكذلك شركات التأمين (البنوك التجارية باختلاف أنواعها وصناديق التوفير...).

تختص المؤسسات المالية في تمويل الاقتصاد، حيث تقوم بجمع الأموال ثم بعد ذلك تقرضها لجميع ممثلي الأنشطة الاقتصادية مقابل فوائد وارباح.

بالإضافة الى شركات التأمين ومن مهامها انها تقوم بدفع تعويضات مالية عن المخاطر التي تتعرض لها جميع الافراد وممتلكاتهم مقابل اشتراكاتهم لديها.

ج. الإدارات العمومية

المهام الأساسية للإدارات العمومية تكمن في تقديم العديد من الخدمات الإدارية للمواطن أو لبقية الاعوان الاقتصادية الأخرى وتكون خدماتها غير سلعية.

حيث تقدم خدماتها مجانا/ او شبه مجانا الى كل الاعوان الاقتصادية. واما بالنسبة لمداخيلها (إيراداتها) فهي تأتي من الاقتطاعات الاجبارية المتحصل عليها كالضرائب والرسوم وكذلك الاشتراكات الاجتماعية الاجبارية...) وينقسم هذا العون الى اقسام فرعية:

- الإدارات العمومية المركزية: الدولة وكذلك الإدارات المركزية، الوظيف العمومي والمتاحف.. الوزارات....

- الإدارات العمومية المحلية: الجماعات المحلية والبلديات.....

- إدارات التأمين الاجتماعي.....

د- الهيئات (قطاع) عون ذات الطابع غير المادي:

وهي هيئات متنوعة وتقوم بتقديم خدمات غير مادية الى فئات مختلفة في المجتمع. ومداخيلها تأتي من التبرعات واشتراكات الافراد ...الخ.

و- قطاع (حساب) العالم الخارجي:

فهو قطاع وهمي، عبارة عن حساب يوجد عادة على مستوى وزارة التجارة وتسجل فيه كل العمليات التي يقوم بها الاعوان الاقتصاديون المقيمون بالخارج وينتمون الى الاقتصاد الوطني. وكذلك عمليات الاعوان الاقتصاديون المقيمون داخل الإقليم الجغرافي الوطني ولكنهم ينتمون الى قطاعات اقتصادية اجنبية.

الفصل السابع:

المذاهب والنظم الاقتصادية:

1.المذهب الاقتصادي:

أ- مفهوم المذهب الاقتصادي:

هو مجموعة المبادئ العامة والأصول التي تضبط وتحكم الحياة الاقتصادية والتي تستمد من رؤية المجتمع للحياة وفلسفته في الوجود وتصطبغ بقيمه وعقائده وثقافته وظروف تطوره وعلى صفوها يتحدد دور الدولة ووظيفة الملكية وطبيعة الحرية واشكال التوزيع.

ب- طبيعة المذهب الاقتصادي:

يتميز المذهب الاقتصادي بخصوصيته المجتمعية وطبيعته الحضارية، فالمذهب الاقتصادي الذي يحكم النشاط الاقتصادي في مجتمع غربي يختلف عن ذلك الذي يحكم مجتمع إسلامي أو اشتراكي ....

يكون المذهب الاقتصادي ثابت في اصوله حتى ولو اختلفت الكيفيات والتطبيقات الخاصة بتلك الأصول حسبا للظروف والأوضاع.

ج. المذاهب الاقتصادية السائدة:

* المذهب الاقتصادي الرأسمالي، ويقوم على الأصول التالية:

- أصل الحرية الاقتصادية التامة.

- أصل دور السوق في تخصيص الموارد.

- أصل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

* المذهب الاقتصادي الاشتراكي ويقوم على الأصول التالية:

- أصل الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

- أصل تدخل الدولة الكلي في الحياة الاقتصادية.

- أصل التخطيط الشامل ودوره في تخصيص ثروة الأمة.

* المذهب الاقتصادي الإسلامي ويقوم على الأسس التالية:

- أصل الحرية الاقتصادية المرشدة بالضوابط المذهبية والموضوعية.

- أصل الملكية المتعددة العامة والخاصة والجماعية والتعاونية.

- أصل تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية.

- أصل الدور الفعال لسوق المنافسة التعاونية.

- أصل التخطيط التوجيهي للحياة الاقتصادية.

2.النظام الاقتصادي:

أ. تعريف النظام الاقتصادي: وهو طريقة تنظيم المجتمع للحياة الاقتصادية تنظيما يجسد مبادئ المذهب الاقتصادي في ظل مختلف مراحل تطور المجتمع وعلى ضوء حجم موارده واشكال تحدياته وفي إطار الأوضاع الداخلية السائدة وطبيعة المستجدات في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ب. خصائص النظام الاقتصادي: يتميز النظام الاقتصادي بالخصائص التالية:

- يعكس في تطبيقاته المذهبية، خصوصية المجتمع الحضارية والثقافية.

- نجد بأن تطبيقات النظام تختلف من مرحلة الى أخرى، فالنظام الرأسمالي للقرن الواحد والعشرون والنظام الاشتراكي الذي كان سائدا في الثلاثينات يختلف عن النظام الاشتراكي السائد حاليا.

ج. مكونات النظام الاقتصادي:

يتكون النظام الاقتصادي من المنظومة المؤسساتية والاجرائية التالية:

1.المنظومة المؤسساتية:

- الشركات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة.

- المؤسسات النقدية والمصرفية.

- مؤسسات الجمارك والضرائب.

- مؤسسات التأمين والضمان الاجتماعي.

- الادارات المتنوعة.

2.المنظومة الإجرائية:

تتكون من مختلف السياسات الاقتصادية، وهي مجموعة الإجراءات والتدابير والتقنيات التي تتخذها الدولة من اجل أو لغرض تنظيم الحياة

الدولة اليسارية	المركز (حضور الدولة/ تدخل الدولة)	اليمين عدم تدخل الدولة

الاقتصادية وتشتمل على السياسات التالية:

- السياسات المالية والضريبية.
- السياسات النقدية والمصرفية
- السياسات الاجتماعية والصحية والتربوية .....

وللتوضيح يمكن إيجاد بعض المفارقات بين التيارات الأيديولوجية البارزة من خلال البيان الموالي:

تثمين الملكية العامة والفائدة للجميع والمساواة	الاحتفاظ بالحريات الخاصة مضافة إلى تدابير مدعمة للمحرومين (توزيع الثروة)	خوصصة الثروات
تأميم الثروات وتدعيم الجمعيات	تأميم بعض الثروات بواسطة احداث أو انشاء بعض المؤسسات التابعة للدولة	خوصصة الثروات
الجمعيات / بروز قطاع عام	فرض جباية ورسوم وضرائب على الملكية الخاصة	ملكية خاصة مطلقة
مراقبة الاقتصاد بواسطة الدولة وكذلك توزيع الثروة بواسطة آلياتها (آليات الدولة/ أو بشكل مركزي)	تنظيم المؤسسات الخاصة بواسطة الدولة: معايير العمل والرسوم ومعايير البيئة الخ	دعه يمر دعه يعمل
مراقبة كل الخدمات بواسطة الدولة	تسيير الخدمات بواسطة الدولة الصحة والتعليم و....	مؤسسة خاصة
الجميع يستفيد من ثروات الأمة	تطبيق إجراءات اجتماعية تغطية تكاليف التمريض وتأمين البطالة والمساعدات الاجتماعية	لا يوجد هناك اية إجراءات اجتماعية

الجزء الثاني من المطبوعة

الفصل الأول:

الإنتاج ووظيفة الإنتاج

مقدمة:

مشاكل الإنتاج هي دائما في تجدد مستمر ولها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي الرامي الى تلبية الحاجات المباشرة وغير المباشرة التي تحتاج اليها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني والتي تكون على شكل مواد أولية أو نصف مصنعة وكذلك توفير الإنتاج الذي يمر مباشرة بالاستهلاك الفوري.

- ✓ يمر الإنتاج من خلال عمليات إنتاجية مختلفة ابتداءا من البحث عن المادة الأولية الى غاية إيصال السلع الى مرحلتها الأخيرة، ومرورا فيما بعد بالمراحل الخاصة بالتصميم والنقل والتوزيع. وتبقى من مهام وظيفة الإنتاج، المزج والتأليف بين عناصر الإنتاج وذلك لتلبية السلع الضرورية لغرض تلبية الحاجات والرغبات.

I-عملية الإنتاج :

الإنتاج يمر وفقا لنظام معين ومرتب بغية الحصول على منتوج جاهز

أ. <u>تعريف عملية الإنتاج:</u>

تمثل عملية الإنتاج العلاقة بين الانسان والطبيعة ولا يمكن للإنسان ان يقوم بهذه العلاقة بمفرده ولكن بواسطة جماعة معينة. فعملية الإنتاج بالطبع هي عملية اجتماعية منسجمة (قاعدة اجتماعية تكون أخلاقية وسياسية وعقائدية)، وفي اثناءها تقوم العلاقات بين افراد المجتمع، وتتم العلاقات الاجتماعية للإنتاج على التعاون بين كل افراد المجتمع يتخللها تقسيما محكما للعمل الاجتماعي.

ب.<u>مفهوم الإنتاج:</u>

هناك العديد من التعاريف لمفهوم الإنتاج:

فالمنتج يحتاج الى المستهلك وهذا بدوره يحتاج الى انتاج وتوزيع وهكذا.

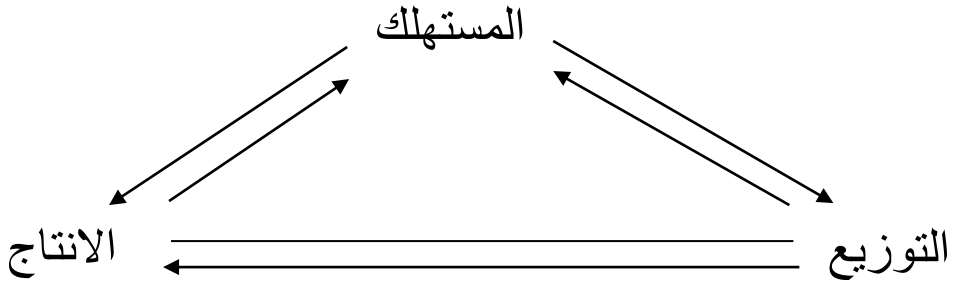

يتطلب التوزيع وجود قواعد اجتماعية تكون مرتبطة بهيئة سياسية(الدولة) وكذلك عوامل أخرى كالنقود والعملة ...

تعريف رقم2 للإنتاج:

يتمثل في انتاج وتحويل السلع والخدمات لغرض تلبية الحاجات ويمكن ان يكون الإنتاج على الشكل التالي:

1.سلع: يتم بيع السلع والخدمات في الأسواق من طرف مؤسسات عمومية وخاصة.

2.الخدمات: بعض الخدمات يتم بيعها مجانا أو شبه مجانا وعادة ما يتم توفير الخدمات من طرف الإدارات والجمعيات وهناك بعض الخدمات تباع بأسعارها الحقيقية.

وللقيام بالإنتاج تقوم المؤسسات بجمع عناصر الإنتاج الضرورية: اليد العاملة والآلات والمعدات.....

II- مختلف عناصر(عوامل) الإنتاج

أ-العمل (عنصر العمل)

يتمثل في كمية العمل المخصصة لإنتاج سلعة معينة أو خدمة معينة كذلك ويشترط هذا العنصر الكفاءة والمهارة....

ب. عنصر راس المال:

يتكون من مجموع عناصر الإنتاج المعمرة والضرورية لإنتاج السلع والخدمات كالآلات والمعدات والنيابات ووسائل النقل وتجهيز الاعلام الآلي .....

غير أن هناك تقسيم تقليدي لعناصر(عوامل) الإنتاج

I-<u>التقسيم التقليدي :</u>

أ. الطبيعة الأرض

ب. العمل

ت. رأس المال

ث. التنظيم

III- استعمال وسائل الإنتاج :

تسعى المؤسسات الى أحسن تأليف بين عناصر الإنتاج أملا في التقليل من التكاليف وزيادة الأرباح. فهي تبحث عن نجاعة أكبر بواسطة المزيج بين راس المال التقني والعمل اثناء عملية الإنتاج.

1.عوائد عوامل (عناصر الإنتاج)

أ. الطبيعة (الأرض) يتحصل صاحبها على (الربح) من خلال ايجار أو كراء الأرض ومقابل ما يتحصل عليه يسمى بالربح.

ب. العمل (عنصر العمل) يتقاضى العامل مقابل جهده الفكري والعضلي أجرا / راتبا وبالتالي اصطلح في علم الاقتصاد بأن عائد العمل هو الاجر أو الراتب.

ج. راس المال: يقوم صاحب رأس المال بوضع ما يملكه من أموال لدى البنوك مقابل فوائد يتحصل عليها، وبدورها تقوم البنوك بإقراض المستثمرين وارباب العمل بالأموال المودعة أو المدخرة لديها وبالتالي (فهي تقوم بعملية القارض والمقترض) مقابل فوائد.

د. التنظيم (عنصر المنظم) المتصرف/المسير/المناجر

وعادة ما يقوم بالتنظيم الشخص الذي يحسن التصرف صاحب الخبرة الذي يتمتع بخبرة التسيير والمزج بين عوامل (عناصر الإنتاج) فهو يملك الخبرة وله معرفة جيدة وكافية عن السوق وله معرفة مسبقة عن المنافسة ونوعية السلع والاذواق وميول المستهلك، ففي الاقتصاد الحديث أصبح المنظم يحظى بمكانة كبيرة في عالم الاعمال وبإمكانه الحصول على أموال ضخمة لأنه قادر على إنجاح المشاريع وتوسيعها واحداثها وإيجاد التجديد اللائق للاستثمار.....

بينما في التقسيم الحديث لعناصر الإنتاج تم دمج عنصر العمل مع التنظيم ورأس المال مع عنصر الأرض.

ويمكن رؤية التقسيم الجديد من الرسم البياني وكذلك عوائد كل عنصر من عناصر الإنتاج.

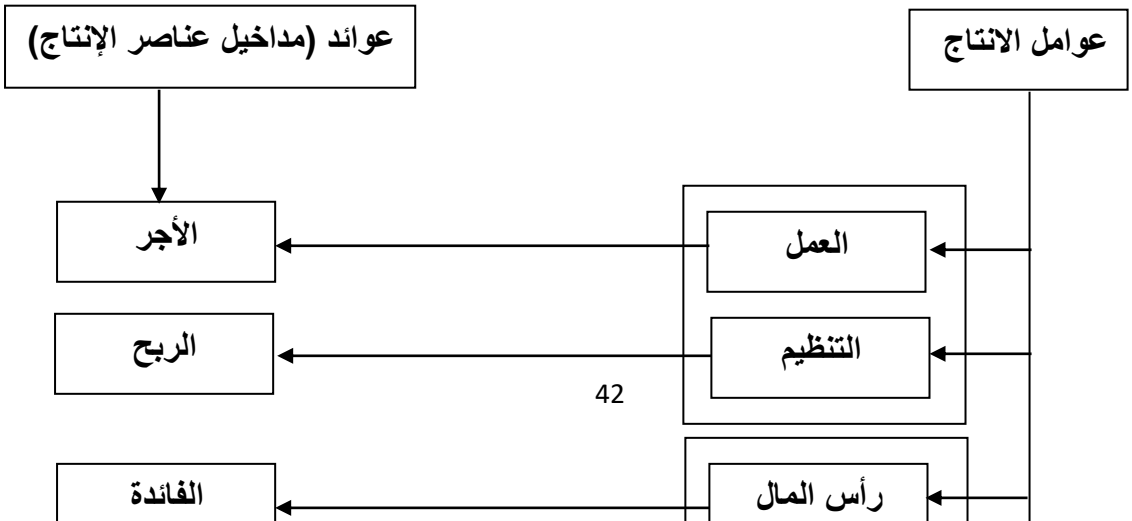

IV- وظيفة الإنتاج والقيم المضافة والناتج الوطني :

وظيفة الإنتاج هي احدى الوظائف الأساسية الهامة بالمؤسسة وتتكامل مع بقية الوظائف الأخرى: كوظيفة الافراد ووظيفة التسويق ووظيفة الشراء والبيع والوظيفة المالية....

1.تعريف وظيفة الإنتاج:

تعرف وظيفة الإنتاج بالنشاط الاقتصادي الذي يؤدي الى تحويل مجموعة من المدخلات (مجموع عناصر الإنتاج) في صورة مواد أولية وسلع نصف مصنعة وطاقة وارض وراس مال وطاقة بشرية..... في ظل طريقة انتاج محددة وبتقنيات كذلك معينة الى مخرجات جاهزة (سلع/وخدمات) في مكان معين وزمن محدد وبالكميات المطلوبة والنوعية المرغوبة وبأقل التكاليف الممكنة.

وبناءا على هذا التعريف يمكن تعريف وظيفة الإنتاج بأنها الإدارة التي من مهامها اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الإنتاج (انتاج السلع والخدمات) طبقا للمواصفات والمقادير المطلوبة وحسبا للجداول الموضوعة وبأقل التكاليف ويمكن التعبير عن وظيفة الإنتاج بالشكل الوظيفي التالي:

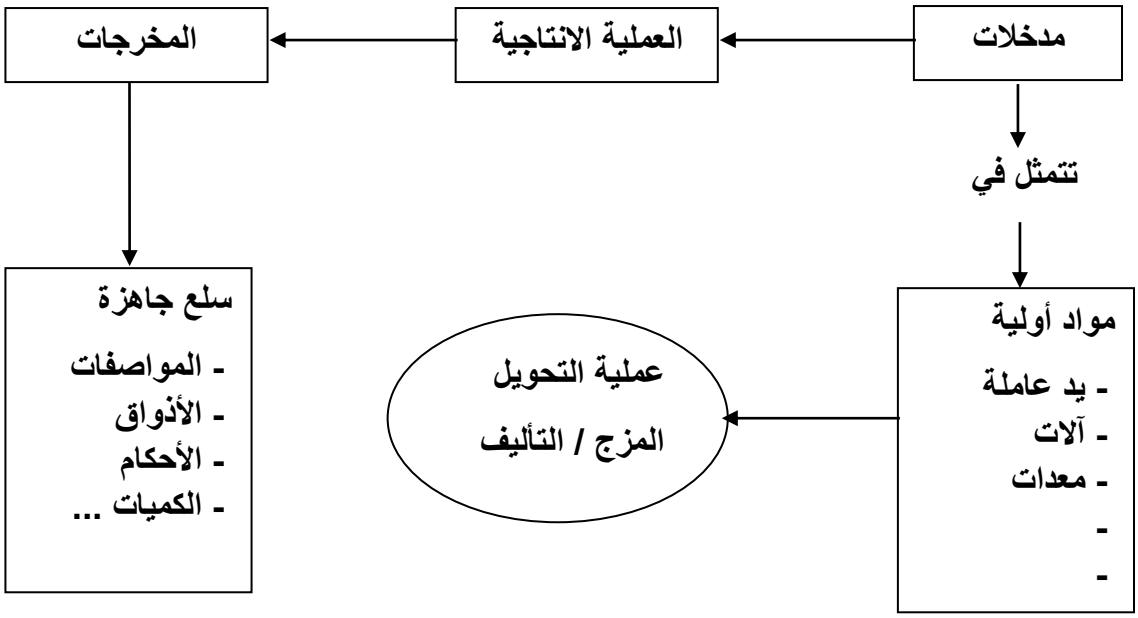

V/ تعريف الإنتاجية (المردودية) لكل عنصر/عامل الإنتاج

تتمثل في تحسين تكلفة الصنع للمنتوج، ويتمثل في تخفيض تكلفة اليد العاملة (إنتاجية العامل) أو تكلفة الوسائل المستخدمة لضمان عملية الصنع.

الإنتاجية يتم قياسها بواسطة العلاقة ما بين كمية الإنتاج وكمية عناصر الإنتاج المستعملة (ساعات العمل وعدد العمال الآلات .....).

أ. انتاجية العمل: وتعرف بأنها العلاقة بين حجم الإنتاج المتحقق وبين كمية العمل المبذولة للإنتاج (بالساعات/أو للعامل الواحد/أو لمجموعة من العمال) وهكذا.

ويمكن التمييز بين الإنتاجية الساعية للعمل =

$$\frac{\text{الإنتاج المتحصل عليه}}{\text{عدد ساعات العمل}}$$ 1

$$\frac{\text{الإنتاج المتحقق}}{\text{عدد العمال (مجموع العمال)}}$$

2 إنتاجية العامل الواحد =

ت.انتاجية رأس المال: وهي المؤشر الذي يقيس العلاقة بين حجم الإنتاج المتحقق خلال مدة معينة، سنة/شهر.... وحجم رأس المال المستعمل في انجاز(الإنتاج/النشاط).

1.الانتاجية المصاحبة لرأس المال = القيمة المضافة / رأس المال الانتاجي

يتم حساب الإنتاجية بالقيم أي يتم تقييمها.

VI- حصيلة النشاط الإنتاجي :

1.القيمة المضافة:

تمثل القيمة المضافة للنشاط الإنتاجي المتأنية من الفرق بين قيمة انتاجه (من السلع المنتجة) وقيمة السلع الوظيفية (مستلزمات الإنتاج) خلال العملية الإنتاجية.

وبالتالي ينبغي التمييز ما بين:

- ✓ القيمة المضافة الاجمالية = قيمة الإنتاج (مجموع الإنتاج) - قيمة مستلزمات الإنتاج (المنتجات الوظيفية).

أما

- ✓ القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الاجمالية - الاهتلاكات

والقيمة المضافة تساوي مجموع عوائد عوامل الإنتاج (الأجور والمرتبات وارباح وفوائد وايجارات تعود لأصحاب عوامل الإنتاج الذي كلهم شاركوا في العملية الإنتاجية.

وللتوضيح أكثر فإن مداخيل كل القطاعات الإنتاجية والخدمية هي التي تمثل القيم المضافة ويعبر عنها بالدخل الوطني (أو الناتج الوطني) أو دخل الأمة وتأخذ تسميات عدة: الأرباح أو الفوائد أو الأجور.

كل هذه المداخيل وباختلاف أنواعها متأنية من جميع الأنشطة الاقتصادية والمصنفة في السنة أعوان/أو المتعاملون الاقتصاديون، العائلات والمؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والإدارات العمومية والهيئات ذات الطابع غير المادي وحساب العالم الخارجي.

2.الناتج المحلي (الداخلي):

الناتج المحلي/أو الداخلي يمثل جميع الأنشطة الاقتصادية المقامة بالإقليم الجغرافي للبلد ما عدى تلك التي تقام خارج الإقليم وهي تابعة للاقتصاد الوطني وعادة ما يحسب الناتج المحي لسنة كاملة.

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي (مداخيل الامة لسنة كاملة) - الاهتلاكات

3.الناتج الوطني الإجمالي:

الناتج الوطني/الناتج القومي ويشمل اجمالي السلع والخدمات النهائية التي انتجها النشاط الاقتصادي وهي تمثل اجمالي السلع والخدمات النهائية التي انتجها النشاط الاقتصادي.

- ✓ الناتج الوطني الإجمالي = الناتج (الداخلي) المحلي + الدخول المحققة في الخارج والمحولة الى الاقتصاد الوطني.

بمعنى ان النشاطات التابعة للاقتصاد الوطني وتقام خارج الإقليم الجغرافي للبلد يتم دمجها ضمن الدخل الوطني الإجمالي.

- ❖ أما الناتج الوطني الصافي = يمثل الناتج/أو الدخل الإجمالي مخصوما منه الاهتلاكات.

ملاحظة: تتمثل الاهتلاكات في جميع القيم المخصومة من القيمة الأولوية للآلات والمعدات المستعملة في العملية الإنتاجية والتي لها عمر محدد وقيمها تقدر بتكاليف شرائها.

الفصل الثاني:

الاستهلاك ووظيفة الاستهلاك

1-تعريف الاستهلاك:

هو عملية استعمال سلعة/أو خدمة بهدف اشباع حاجة عند الانسان بشكل مباشر (استهلاك نهائي) أو لغرض انتاج سلعة أو خدمة أخرى (استهلاك وسيط)، وينتج عن الاستهلاك اقتناء فوري وكلي للسلعة مثلا تناول الأطعمة بشكل جزئي أو تدريجي مثلا استعمال الأجهزة الالكترونية.

ويعرف الاستهلاك أيضا بأنه الجزء من الدخل الذي ينفق في اقتناء السلع والخدمات من اجل/أو لغرض اشباع حاجات معينة. اذ أن الدخل المكتسب إما ينفق في الاستهلاك أو يخصص للإدخار.

2-الاستهلاك والإنتاج:

يعد الاستهلاك دائما هو الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي فلا يمكن الحديث عن انتاج سلعة أو خدمة في غياب افراد مستعدين لإستهلاكها من أجل اشباع حاجاتهم.

ويبقى الاستهلاك والإنتاج نشاطين متلازمين لا غناء لأحدهما عن الأخر. اذ أن الاستهلاك هو الباحث والمحفز على ممارسة أي نشاط انتاجي ولا يوجد استهلاك بدون سلع وخدمات يتعاون المجتمع على انتاجها. فمعظم الاستهلاك يتطلب وضع الموارد الطبيعية والمواد الأولية لحد أدنى من التحويل الذي يحصل بواسطة جهد الانسان (الإنتاج).

3-الاستهلاك والنمو:

كان الاهتمام في بداية الثورة الصناعية يركز على عملية الإنتاج بإعتبارها المحدد الوحيد لسيرورة النمو الاقتصادي. ثم فيما بعد ظهرت مدارس اقتصادية أخرى ركزت على دور المستهلك بإعتباره أساسيا في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي.

لقد حصل هذا التحول في الفكر الاقتصادي، اثناء وقوع الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالدول المنتجة والمتقدمة عام 1929، فحدث الكساد الكبير. تخلله افراط في الإنتاج

ونقص في الاستهلاك والسبب في ذلك راجع الى حجم التفاوتات في الدخل وتكدس الثروة في يد فئة الأغنياء والمنتجين بالإضافة الى تفشي ظاهرة البطالة.

4-تدخل الدولة وأثرها على الإستهلاك:

رأى الاقتصادي كينز بأن قدرة السوق غير قادرة لوحدها بالوصول تلقائيا وبشكل عفوي ال احداث التوازن (العفوي). فعندما تتوقف الدورة الاقتصادية (حينما يكون الاقتصاد في حالة انكماش) بسبب السياسة الاقتصادية الليبيرالية، تلجأ الدولة الى رفع مستوى الطلب الكلي عبر دعم الاستهلاك والاستثمار.

5-العوامل غير الداخلية المؤثرة في الاستهلاك

أ- مستوى الأسعار:

يعتبر مستوى الأسعار من العوامل الرئيسية في التأثير على حجم الإستهلاك، كلما زاد (ارتفعت) الأسعار تؤدي بالضرورة الى انخفاض الاستهلاك.

ب- توقعات الأسعار:

تعتبر التوقعات من العوامل المهمة في علم الاقتصاد وفي تأثيرها على الاستهلاك، فإذا توقع الافراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم يزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي والعكس، إذا توقع الافراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي.

ج- التقليد والمحاكاة:

عامل مهم في التأثير على أنماط الاستهلاك حيث يتأثر الافراد في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم.

هـ- النظرة الى الادخار:

ان نظرة المجتمع ووعيه لأهمية (الادخار) تؤثر بشكل كبير على الاستهلاك واللجوء الى الادخار.

د- العوامل الاجتماعية: العمر والمستوى الثقافي والبيئة التي يعيش فيها الانسان كلها عوامل مؤثرة في حجم الاستهلاك.

1-الثروة: حصول الفرد على ثروة مفاجئة تؤثر على الاستهلاك.

2-الضرائب: تؤثر السياسة الضريبية على الاستهلاك (عند الانخفاض وكذلك عند الارتفاع، لأنها تكاليف تضاف الى المنتوج.

بالإضافة الى الكثير من العوامل الذاتية كالشح والبخل....، وتكوين ثروة للأولاد وإيجاد ظروف أفضل في المستقبل....

II- العوامل الموضوعية:

وهي تمثل الحقائق الموضوعية عن المجتمع الذي يعيش فيه الشخص ومن أهم العوامل الموضوعية التي تؤثر في الميل الاستهلاكي هي كالتالي:

1-ثبات مستوى الأسعار

2-التغيير في اذواق المستهلكين

3-الأرباح والخسائر

4-التغير في السياسة المالية (كالضريبة)

5-التغير في التوقعات (كالحروب)

6-التغير في سعر الفائدة

7-التغير في توزيع الدخول

III/ وظيفة الاستهلاك :

وظيفة الاستهلاك هي اشباع الحاجات عن طريق الاستعمال المباشر للسلع والخدمات المنتجة.

وهي وظيفة اقتصادية هامة بقدر حسن توجيهها والتحكم فيها يمكن التأثير في النشاط الاقتصادي تأثيرا إيجابيا نحو مزيدا من النمو والتنمية.

IV-السياسة الاقتصادية

التي ترتكز على الوظيفة الاقتصادية الاستهلاكية تتمثل في احداث ديناميكية اقتصادية عن طريق تحريك الطلب الاستهلاكي وذلك لان زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات وبالتالي زيادة عوائد المؤسسات، الأمر الذي يؤدي الى توسيع نشاطاتها الاستثمارية.

الفصل الثالث:

الاستثمار ووظيفة الاستثمار

1-مفهوم الاستثمار:

هو عملية تجديد وتنمية الأصول الرأسمالية بشكل يؤدي الى تحقيق إضافات الى رأس المال المادي أو تجديدات لمكوناته (الآلات والمعدات والمباني...).

2-الانفاق الاستثماري:

هو الانفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة من أجل زيادتها أو توسيعها أو تجديدها أو تحديثها. ويكون ذلك عن طريق انشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة، أو تحديث وتطوير مكونات المشاريع المتقادمة ووسائلها من الناحية الفنية والتقنية والتكنولوجية.

وبالتالي، الاستثمار هو الإضافة الفعلية لرأس المال الحقيقي الذي يملكه المجتمع في فترة زمنية محددة وخلال ظروف مكانية وأوضاع حالية وزمانية معينة.

وهذا المفهوم للاستثمار يستبعد التوظيفات المالية مثل مشتريات الأسهم والسندات لأنها من الناحية العملية لم تؤدي الى أية زيادات في التكوين الرأسمالي والقدرة الانتاجية للمجتمع، وانما هي مجرد تمويل وإعادة ترتيب استهلاك الأسهم في بعض الاقتصادات، وهي نوع من الخوصصة في بعض الاقتصادات وهنا يمكن التمييز بين الاستثمار الذي ينمي الاقتصاد الحقيقي والتوظيفات التي تنمي الاقتصاد الرمزي.

3-اشكال الاستثمارات وانواعها

يمكن التمييز بين عدد من أشكال الاستثمار حسب طبيعة المعيار المستخدم في التمييز.

3-1 من حيث حجم الإضافات الاستثمارية يمكن التمييز بين

أ- الاستثمار الإجمالي (الكلي) ويتضمن اجمالي الانفاق على تكوين الأصول الثانية سواء تعلق الأمر بإضافات جديدة: شراء وتوسع وتطوير.....وكذلك التكاليف المتعلقة بالإصلاح والصيانة.....

ب- الاستثمار الصافي ويتمثل في الانفاق على الإضافات الحقيقية في الأصول الرأسمالية ويستبعد هنا الانفاق على استبدال الآلات المستهلكة بمعنى ان

الاستثمار الصافي = الاستثمار الإجمالي - الاهتلاك

2-3 من حيث الاستثمارات التعويضية والاستبدالية وهي المتعلقة بإستبدال الأصول والمعدات والأجهزة المستهلكة.

3-3 الاستثمارات الجديدة: والمتعلقة بإنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المؤسسات الإنتاجية القائمة.

4-3 الاستثمارات التجديدية: وهي تلك المتعلقة بالإحلال والتطوير والاستبدال التحديثي للأصول القائمة المتقادمة تكنولوجيا بأصول (بآلات) أكثر تطورا من الناحية الفنية والثقافية وذلك لزيادة القدرة الإنتاجية وانخفاض عنصر العمل (العمالة المستعملة).

5-3 من حيث طبيعة الملكية يمكن التمييز بين

أ. الاستثمار الخاص الفردي والمؤسساتي

ب. الاستثمار العام -المؤسسات الاقتصادية العمومية

ت. الاستثمار الخيري والتكافلي التابع للجمعيات.

6-3 من حيث موطن الاستثمار وصاحبه

أ. الاستثمار الوطني المحلي -الخارجي

ب. الاستثمار الأجنبي

7-3 من حيث المدة الزمنية للاستثمار يمكن التمييز بين:

أ. الاستثمارات القصيرة المدى

ب. الاستثمارات المتوسطة المدى

ت. الاستثمارات الطويلة المدى

8-3 من حيث حجم الاستثمار يمكن التمييز بين:

أ. الاستثمارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ب. الاستثمارات في المشاريع الكبيرة الحجم

3-9 من حيث نوع القطاع يمكن التمييز بين:

أ. الاستثمارات في قطاعات الإنتاج المادي (القطاعات الاستراتيجية)

ب. الاستثمارات في قطاعات الخدمات: كالسياحة والصناعة.....

3-10 من حيث النوعية التكنولوجية للاستثمارات

أ. الاستثمار في الأصول الكثيفة العمالة

ب. الاستثمارات في الأصول الرأسمالية الكثيفة التقنية.

ت. الاستثمارات في الأصول الرأسمالية الكثيفة التقنية والمعرفة.

4-وظيفة الاستثمار:

تعتبر من اهم الوظائف الاقتصادية لأنها متعلقة بعملية تكوين رؤوس الأموال الإنتاجية وزيادة الأصول الرأسمالية في الاقتصاد الوطني.

ومن اجل الارتقاء بهذه الوظيفة في الجزائر فإن الامر يستدعي تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار نحو مزيد من المرونة والشفافية والفعالية.

1-تحديث السياسات الاستثمارية

*تطوير المؤسسات المتعلقة بالوظيفة الاستثمارية.

*توفير المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي الملائم....

الجزء الثالث من المقرر: الأزمة الاقتصادية (الركود والتضخم)

الفصل الأول: ظاهرة التضخم، مفهومها واسبابها وسياسات مواجهتها.

الفصل الثاني: التشغيل والبطالة، مفهومها وانواعها والسياسات المختلفة لمواجهتها.

الفصل الثالث: النقود مفهومها وتطورها واشكالها.

الفصل الرابع: الازمة الاقتصادية، مفهومها واسبابها والتصورات المختلفة للخروج منها.

الفصل الأول: ظاهرة التضخم

1. مفهوم التضخم:

يمكن تعريف التضخم انطلاقا من مفهومه الواسع الذي يمكن أن يشمل جميع الأسباب المنشئة لهذه الظاهرة.

فقد عرف البعض بأنه "اختلال في التوازن الاقتصادي أو في ارتفاع في المستوى العام للأسعار".

وعرفه أحد الكتاب بأنه "الحالة التي ترتفع فيها الأسعار ارتفاعا تصاعديا توسعيا يؤدي الى تناقص القوة الشرائية لمبلغ معين من النقود".

إذا فالتضخم يعبر عن:

- ✓ حالة انعدام توازن اقتصادي سواء كانت ناتجة عن اختلالات نقدية أو اختلالات ناتجة عن اختلالات أخرى.
- ✓ ارتفاع متوالي في المستوى العام للأسعار.
- ✓ تدهور القدرة الشرائية.

2. أنواع التضخم:

من واقع التعريف يمكن التمييز بين الأنواع التالية للتضخم بالتركيز على أهمها:

أ. التضخم النقدي والائتماني: وهو ذلك الارتفاع المتوالي في الأسعار الذي ينتج عن اختلالات في التوازنات النقدية حيث يزداد عرض النقود عن طريق التوسع في الإصدار (اصدار النقود).

ب. التضخم في التكاليف: وهو ذلك الارتفاع المتوالي في الأسعار الذي تنتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج الذي يترتب عن الزيادات الكبيرة في الأجور بسبب ضغط النقابات العمالية أو بسبب ارتفاع بعض أسعار المواد الأولية مثلا ارتفاع أسعار البترول.....

ج- التضخم في الطلب: وهو عبارة عن ذلك الارتفاع المتوالي في المستوى العام للأسعار والناتج عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي بسبب زيادة الدخول من جهة والتغيرات في السلوك الاستهلاكي من جهة أخرى.

د- التضخم الهيكلي: وهو ذلك الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار المرتبطة بخصائص الهيكل الاقتصادي وطبيعة آلياته وبنائه كما هو الحال في الاقتصادات المتقدمة التي أضحت السيطرة فيها للاحتكارات على قوى السوق، الامر الذي يؤدي الى اتجاه الأسعار دوما الى الاحتكار (حالات الفساد).

هـ- التضخم الركودي: هو تلك الارتفاعات المتوالية في المستويات العامة للأسعار والناتجة عن اختلالات في التوازنات الاقتصادية في حالات الكساد، وهو ظاهرة جديدة يتعايش فيها التضخم الى جانب الكساد بسبب انعدام او فقدان نظام الأسعار وآلية السوق بدورها بفعل شدة التحكم الاحتكاري في الأسعار ولذلك فرغم الكساد وفيض الانتاج الا ان الأسعار تستمر في الارتفاع بسبب ممارسات المؤسسات الاحتكارية إضافة الى تزايد العجز في الموازين العامة للدول المتقدمة.

و- التضخم المحلي والتضخم المستورد:

وهو حالة الارتفاع في المستويات العامة في الأسعار بفعل السياسات التضخمية الداخلية كالتمويل التضخمي في حالة التضخم المحلي، أما التضخم المستورد فهو ذلك التضخم الذي يعكس حالات الارتفاع في المستويات العامة

للأسعار المحلية بسبب تزايد الاختلالات في موازين المدفوعات وما يترتب عنها من تخفيض في قيمة العملات....

3.اسباب التضخم وسياسات مواجهته

على ضوء مفهوم التضخم فقد تبين لنا هناك حالات الارتفاعات المتوالية في الأسعار التي تؤدي الى تدهور القدرة الشرائية بسبب انعدام التوازنات الاقتصادية وحدوث حالة من الاختلالات، وبالتالي فان التضخم قد يكون ناتجا عن اختلالات نقدية أو اختلالات اقتصادية أو اختلالات في سوق العمل...

أ- هناك الأسباب النقدية (حالة التمويل غير التقليدي في الجزائر2018) والتي تؤدي الى تزايد كمية النقود بدرجة تفوق حجم السلع والخدمات المنتجة، فيزداد التضخم بزيادة تلك الكميات، ولهذا فان السياسات الخاصة بمعالجة حالات التضخم تكون مرتكزة على السياسات النقدية، بحيث يتم ضبط كميات النقود والحد من الانفاق العام وخاصة التضخم...

ب- هناك الأسباب الخاصة بارتفاع التكاليف سواء تلك المتعلقة بارتفاع معدلات الأجور، أو تلك المتعلقة بارتفاع مخلات الإنتاج. فذلك يستدعي تنظيم سوق العمل والتحكم في سوق الطاقة والتقليل من الاحتكار...

ج- وهناك الأسباب الخاصة بتزايد الطلب الكلي بالمقارنة مع العرض الكلي المتاح وفي هذه الحالة فان سياسات مواجهة تلك الارتفاعات المتوالية في الأسعار ترتكز على تحجيم الطلب المتزايد بواسطة تخفيض الانفاق العام وكذلك بتنمية العرض الكلي من السلع والخدمات بصورة تؤدي الى تحقيق التوازن المطلوب بين العرض والطلب.

د- وهناك الأسباب المتعلقة بطبيعة الهيكل الاقتصادي (للاقتصادات) المتقدمة التي أضحت تعاني من فقدان آلية السوق لدورها الفعال فان السياسات الحقيقية هي التقليل من درجة الهيمنة الاحتكارية.

الفصل الثاني: البطالة مفهومها وأنواعها وأسبابها وسياسات مواجهتها

1.مفهوم البطالة:

هي تلك الوضعية التي يوجد فيها جزء من قوة العمل خارج دائرة التشغيل رغم قدرتهم على العمل وبحثهم عنه وقبولهم لمستويات الأجور السائدة ولكن دون جدوى.

فهي حالة من الاختلالات الاقتصادية تجعل الاقتصاد الوطني عاجزا بحركيته الاقتصادية عن توظيف طاقاته البشرية المعطلة.

2.حساب معدل البطالة = $\frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{اجمالي قوة العمل}}$

* ويظم عدد العاطلين مجموعة العاطلين القادرين عن العمل والذين يبحثون عنه ولم يتحصلوا على وظيفة أو منصب عمل.

* واما اجمالي قوة العمل فتحسب عن طريق تخفيض (تنحية) الذين هم دون سن العمل أي اقل من 17سنة (والطلبة والذين هم في طور التكوين المهني) والعاجزين عن العمل وتشمل بعد ذلك قوة العمل، مجموعة العمالة الموظفة ومجموع العمالة العاطلة.

3- أنواع البطالة: هناك أنواع من البطالة عرفتها الاقتصادات الحديثة نذكر منها:

أ- البطالة الدورية: وهي ذلك الجزء من العمالة غير الموظفة الذي تفرزها حالات النشاط الاقتصادي اثناء تقلباته الدورية التي تتكرر من فترة الى أخرى، فالدورة الاقتصادية قد تؤدي الى رواج وتوسع وزيادة معدلات التوظيف للأيدي العاملة كما انها قد تتحول الى نقطة أخرى من الانكماش والركود وما يتبعها من ضعف معدلات النمو وتوقف بعض النشاطات مما يرافقها تسريح لجزء كبير من العمالة.

ب- البطالة الاحتكاكية: وهي تلك البطالة التي تنشأ بسبب حركة التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق وبين المهن والحرف فإنشاء الانتقال والبحث عن العمل يكون العامل في حالة بطالة.

ج -البطالة الهيكلية: وهي ذلك الجزء من البطالة الذي تتعرض له قوة العمل بسبب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، كالتغيرات التكنولوجية وما تؤدي اليه من زيادة درجة الاثمنة وما يصاحبها من تسريح واستغناء عن جزء من العمالة او التغييرات الجزئية في بعض الأنشطة الاقتصادية عن طريق نقلها الى مناطق وأماكن أخرى وما يرافقها من تسريح أو بسبب التغيرات الناجمة عن ظاهرة الكساد لبعض الصناعات.

د- البطالة المقنعة: (بطالة العالم المتخلف) وتتمثل في ذلك الجزء من العمالة الزائدة عن الحاجة الفعلية للعمل في المؤسسة، فهي عمالة فائضة لا تؤثر بدورها في زيادة الإنتاج وان الاستغناء عنها لن يؤدي الى تخفيض الإنتاج.

و- البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية: البطالة الاختيارية وهي حالة التعطل التي يجتازها العامل بمحض ارادته بتخليه عن العمل أو عدم قبوله من اجل البحث عن فرص أفضل واما البطالة الاجبارية فهي حينما يتعطل جزء من العمالة بشكل اجباري عن طريق التسريح او الطرد او عدم وجود مكان للعمل في سوق العمل.

(بالإضافة الى البطالة الفنية.....)

3-أسباب البطالة والسياسات المختلفة لمواجهتها

هناك مدارس كثيرة تحدد أسباب البطالة وتحاول مواجهتها بسياسات تعكس رؤيتها وسوف نركز على مدرستين واتجاهين وهما:

أ- المدرسة الكنزية:

ترى بان من أسباب البطالة هو عجز آلية السوق في تحقيق مستويات التوظيف المناسبة الامر الذي يتطلب ضرورة تدخل الدولة لتنشيط الطلب الكلي بزيادة الانفاق العام.. الخ الامر الذي يؤدي الى رفع معدلات التوظيف للطاقات العاطلة والوصول الى أفضل مستويات التشغيل.

ب- أسباب البطالة وسياسات مواجهتها في الفكر الليبيرالي الحديث

يرى معظم كتاب التيار الليبيرالي الجديد وفي مقدمتهم المدرسة النقدية بان سبب البطالة يرجع الى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الامر الذي قلل من كفاءة جهاز الأسعار في سوق العمل وعطل فعالية آلية السوق في تحقيق الاستخدامات المثلى لعناصر الإنتاج.

ولهذا فإن أفضل سياسة لمواجهة البطالة هو تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتحقيق الشروط المناسبة للتعامل الحر لقوى السوق بصورة تؤدي الى تحقيق التوازنات المطلوبة بأقل معدل للبطالة (المعدل الطبيعي للبطالة).

ج- معالجة ازمة البطالة في البلدان المتخلفة

أ- الإجراءات العاجلة على المدى القصير

1. تشغيل الطاقات العاطلة.

2. اعادة النظر في مشاريع الخوصصة والحفاظ على القطاع العام الاستراتيجي والمربح والذي باستطاعته الحفاظ على العمالة الموجودة به.

3. دعم وتشجيع القطاع الخاص الفعلي.

4. ترقية القطاعات الخدمية التي باستطاعتها استيعاب عدد أكبر من المستخدمين.

ب- الإجراءات الضرورية في المدى المتوسط والطويل

1. تبنى استراتيجية شاملة لتحقيق التنمية القائمة على التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والمحلي والاجنبي.

2. تشجيع الاستثمارات الإنتاجية في المجالات الأساسية بالاقتصاد الوطني عن طريق قيام الدولة بوظيفة الدعم والحماية والرعاية والتدخل في الحدود التي لا تعيق الحرية الاقتصادية.

3. تشجيع الاستثمارات الاجنبية في المجالات التي تعظم مصلحة الاقتصاد الوطني عن طريق اشكال من الشراكة والتعاون.

4. رفع الكفاءة الفعلية بواسطة استراتيجية طويلة المدى للتنمية البشرية.

الفصل الثالث: النقود

أ- مفهوم النقود وتطورها

"عبارة كل شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للقيم مهما كان ذلك الشيء وعلى أي حال يكون".

ب- تطورها

تطورت التعاملات السوقية من الاشكال البدائية للمقايضة الى النقود السلعية الى النقود المتنوعة بأشكالها الحالية وهي الآن اخذت شكل النقود الالكترونية....

ج- اشكال النقود ووظائفها

تتخذ النقود الاشكال التالية

1. النقود المعدنية: وتتمثل في السبائك والقطع المعدنية وتقوم بطبعها البنوك المركزية للدولة.

2. النقود الورقية: وتتمثل في تلك الأوراق النقدية التي تصدرها المصارف المركزية بقيم مختلفة.

3. النقود المصرفية: وهي نقود الودائع سواء كانت ودائع حقيقية أولية او ودائع مشتقة تخلقها المصارف المتنوعة اثناء تعاملاتها.

4. النقود الالكترونية

5. وظائف النقود

- وسيلة للتبادل ← تتمثل في الوظيفة التجارية
- مقياس للقيمة ← الوظيفة التثمينية
- مستودع للقيمة ← الوظيفة الادخارية
- وسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة.

الجزء الثالث:

الفصل الرابع: مفهوم الازمة الاقتصادية واسبابها والتصورات المختلفة للخروج منها

ان الازمة الاقتصادية الرأسمالية تخضع لقانون التطور الدوري، فالدورة الاقتصادية هي الشكل العادي لوجوده واستمراره، فهو ينتقل من الانتعاش الى الركود عبر الازمة، تم تعود فينتهض من الركود الى الانتعاش.

فكل ازمة تنفجر من نقطة النهاية لدورة مضت ونقطة البداية لدورة مقبلة وتصبح الازمة أداة تصحيح تلقائية لمسار الدورة الاقتصادية في النظام الرأسمالي وبذلك يمكن تعريف الازمة الاقتصادية بأنها:

عبارة عن اختلالات اقتصادية دورية تؤدي الى الانتقال من حالة الازدهار والانتعاش الاقتصادي الى حالة الركود الدوري والكساد المرتبط به.

وكانت الازمة الاقتصادية في جوهرها "ازمة افراط في الإنتاج" وعدم قدرة السوق على استيعابه، وصارت الآن تأخذ شكل الركود الممتد وليس شكل الانتعاش والركود.

ويعرفها بعض الكتب بأنها عملية عودة الدورة الاقتصادية الى نقطتها العليا التي تؤدي الى اضطراب بالتوازنات في مرحلة الانتعاش ودخول الاقتصاد في مرحلة الركود والكساد.

وقد شهد العالم الرأسمالي أزمات كثيرة وعديدة فخلال القرون الماضية أهمها ازمة1847-1848 والتي تسبب فيها انخفاض الإنتاج الفلاحي لموسم1845-1846 فارتفعت أسعاره بشكل كبير بحيث استنزفت معظم المداخيل ومعظم الطلب الفعال الامر الذي أدى الى انخفاض الطلب على الإنتاج الصناعي الذي شهدت أسعاره تدهورا كبيرا ثم تدهورت مستويات الإنتاج.

اما اهم ازمة القرن العشرون فهي ازمة1929 التي اتسمت بفائض في الإنتاج وانخفاض في مستويات اسعار المواد الأولية وفوضى في النظام الاقتصادي والنقدي الدولي ثم تلتها أزمات أخرى كأزمة1975/74 وازمات التسعينات...الخ

1.الطبيعة المركبة للأزمة الاقتصادية الحالية

ان الازمة الاقتصادية الهيكلية (للاقتصادات الرأسمالية) تزامنت مع تشابك الازمة الدورية مع الازمات الهيكلية الطويلة المدى مثل ازمة النقد الدولي وأزمة الطاقة والخدمات وأزمة المديونية وأزمة الغذاء وأزمة البيئة.....

2.الخصائص الأساسية للازمة الاقتصادية الراهنة

تتميز الازمة الحالية بشموليتها على المستوى المكاني والجغرافي فهي تعصف بجميع البلدان الرأسمالية التي تعيش في ازمة نمو.

وكذلك جميع البلدان النامية التي تشهد ازمة تنمية وتخلف.

والبلدان الحديثة التصنيع في شرق آسيا تشهد هي الأخرى أزمات متكررة.

3. فقدان نظام السوق وآلية الأسعار لفعاليتها في مواجهة الازمة الدورية، فكانت الأسعار تتجه نحو الانخفاض في فترة الكساد الدوري ويعاد ارتفاعها في فترة الانتعاش. وكانت آلية الأسعار تؤدي وظيفة تسهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب ولكن حاليا فإن الازمة الدورية الهيكلية ترافقت مع الارتفاع المتواصل للأسعار في حالات الكساد ولعل ذلك يعود الى سيطرة الاحتكارات والعجز المتواصل في ميزانية الدولة وتزايد الانفاق العسكري.

4. ارتبطت الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة بتطور ازمة المديونية.

5. تفاقم مشكل البطالة وتحولها الى مشكلة هيكلة وليست دورية بمعنى انها أصبحت فئة ملازمة لخصائص الهيكل الاقتصادي للاقتصادات الرأسمالية.

الجزء الرابع: من المطبوعة

الفصل الأول: مفهوم التنمية وابعادها

أولا: تطور مفهوم التنمية

ثانيا: تعريف التنمية

ثالثا: ابعاد التنمية

أولا: تطور مفهوم التنمية

لقد تطور مفهوم التنمية بالشكل التالي:

1. تحديد مفهوم التنمية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية * "التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج (الدخل) الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة ".
2. تحديد مفهوم التنمية بالتركيز على الجانب الاقتصادي ان الفكر الاقتصادي للسنوات الخمسينات والستينات عالج التنمية بأنها اقتصادية بالدرجة الأولى وان اطارها الوحيد هو (المنهج الرأسمالي والاشتراكي فقط).
3. تحديد مفهوم التنمية بإعتبارها تتناقض مع عملية التغريب.
4. التخلص من مصطلح التنمية بتعميم الدراسات حول الإصلاحات الاقتصادية.

ثانيا: تعريف التنمية

1. المجموعة الأولى من التعاريف: وتعرف التنمية الاقتصادية انطلاقا من معيار الدخل الوطني.

تعريف1: "التنمية الاقتصادية هي عملية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل الوطني تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي الى زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل".

تعريف2: "التنمية الاقتصادية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذلك دخل الفرد بالمتوسط خلال فترة زمنية معينة".

واما المجموعة الثانية من التعاريف:

تعرف التنمية انطلاقا من التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي.

تعريف1: ويعرف التنمية بانها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد.

تعريف2: يعرف التنمية بأنها مجموعة المحاولات التي تهدف الى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع".

تعريف3: التنمية بأنها عملية شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو معجل ومستمر في اقتصادياتها ومحسن لظروف ومستوى حياة الانسان فيها".

ثالثا: أبعاد التنمية

- اهم الابعاد التي تزيل الغموض والفهم الخاطئ في المجال الفكري هي:
  - التنمية عملية بناء حضاري.
  - التنمية عملية ذات طبيعة شاملة.
  - التنمية عملية تفسير تنطلق من الانسان أولا ثم محيطه.
  - التنمية عملية تفسير ارادي منظم ومتواصل ومتراكم.
  - التنمية عملية تعتمد على الإمكانيات الذاتية أولا.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

ثاني: العناصر الاساسية للنمو الاقتصادي

ثالثا: نظريات النمو الاقتصادي

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

1. تجارب النمو وتجارب التنمية

ينبغي ان نفرق بين مصطلح النمو لاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكل من المصطلحين مفهومه المستمد من تجارب التطور الاقتصادي.

- فهناك التجربة التي قامت على النمو الاقتصادي التلقائي في إطار دور السوق التي ساهمت في تحقيق التوازيات الاقتصادية وتقليص الاختلالات التي تفرزها الدورات الاقتصادية دون تدخل من قبل الدولة (الحارسة) الى غاية الحرب العالمية الثانية.

- وهناك التجربة التي قامت على الجهود والإجراءات الإنمائية المفروضة عن طريق تدخل الدولة في إدارة الحياة الاقتصادية من اجل تحقيق اهداف معينة باستعمال أسلوب التخطيط.

2. تعريف النمو الاقتصادي

هو الزيادة في القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني التي تتم بطريقة التفاعل التلقائي بين القوى الاقتصادية المتنوعة والتي تنعكس في زيادة الدخل الوطني ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.

فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن تغيرات تلقائية في مكونات الكيان الاقتصادي تؤدي الى زيادة الإنتاج الحقيقي للمجتمع سواء في شكل سلع وخدمات استهلاكية او عناصر إنتاجية.

3. العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ان تحقيق نمو معين واحداث تنمية حقيقية يستدعي توافر مجموعة من العناصر تعتبر شروطا أساسية لنجاح التطور الاقتصادي في اقتصاد معين نذكر من أهمها:

- ✓ الطاقات البشرية
- ✓ الموارد والثروات الطبيعية
- ✓ الوسائل المادية
- ✓ النظم الكفؤة والقيم الإيجابية التي تفعل الاستخدام الرشيد للموارد والثروات.
- ✓ الإمكانيات العملية والمعرفية والفنون والتكنولوجية.

4. المفاهيم الجديدة للتنمية الاقتصادية المستدامة

التنمية المستدامة نموذجا جديد يختلف عن بقية النماذج التنموية الاقتصادية التي عرفتها الدول المتقدمة وحتى الدول المتخلفة:

من خلال النموذج التنموي للتنمية المستدامة ثم مراعاة العدالة والانصاف بين الأجيال. هذا فيما يخص البعد الزمني اما فيما يخص البعد الإقليمي فهناك اهتمام بالتضامن المكاني على المستويات التالية:

- الحرمان الاجتماعي
- في مجال البيئة وخطورة الفوارق.
- لا يمكن للتنمية المستدامة ان تكون حقيقية الا إذا تم تحقيقها على المستوى المحلي.
- محاربة الفوارق الاجتماعية والثقافية وإمكانية التحصيل المعرفي للمجتمع.
- تدعيم فرص العمل للجميع من خلال توفير التكوين المستمر.